الجلسة التاسعة والعشرون

- التاريخ : الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1419 (04 غشت 1998)
- الرئاسة : المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا.
- جدول الأعمال : الاسئلة الشفوية.

* السيد المصطفى عكاشة رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين جلسة هذه لحصة الاسئلة الشفوية والتي تتضمن اليوم سؤالين اثنين آنين يرتبطان على التوالي بقطاع الشؤون الخارجية والنقل كما يتضمن أسئلة أخرى عادية مع اتصال بقطاعات أخرى.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة الجديد من المراسلات، فليتفضل.

حضرات السيدات والسادة، ليس هناك نقطة نظام إذن، أعطي الكلمة للسيد الامين.

* السيد الأمين :

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب مجلس المستشارين من السيد رئيس النواب بثلاثة مشاريع قوانين تمت الموافقة عليها من لدن مجلس النواب وهي :

1) مشروع قانون تنظيمي رقم 98-7 لقانون المالية،

2) مشروع قانون رقم 98-5 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الاساسي للقضاة.

3) مشروع قانون رقم 98-6 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة.

كما توصل مكتب المجلس بمقترح قانون يتعلق بتغيير القانون المحدث لنظام المعاشات المدنية تقدم به المستشارون السادة : ابريكة الزروالي - عمر الجزولي × الحبيب الزويكي - من فريق الاتحاد الدستوري،

الاسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس من 1998 -7-28 إلى 1998 -8-4، عدد الأسئلة الشفوية 29، عدد الأسئلة الكتابية 36.

شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين،

حضرات السيدات والسادة،

نستهل حصتنا للأسئلة الآنية وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيدين عبد الالاه العلمي ونجيب ابصالص، فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال.

* السيد المستشار (احد واضعي السؤال) :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أيها السادة المستشارين المحترمين،

كما لايخفى عليكم، وكما أخبرت بذلك بعض وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، فقد تعرض أفراد جاليتنا العاملة والمقيمة بالخارج أثناء عبورها نحو أرض الوطن لعدة مشاكل ومحن نتيجة تأخر وصول وانطلاق المراكب الرابطة بين الجزيرة الخضراء وطنجة، هذا التأخير الذي كانت له نتائج سلبية بالنسبة لعملية العبور، وماترك من سخط عميق لدى عمالنا بالمهجر الذين استعملوا جميع أساليب الاحتجاج الحضارية للتعبير عن رفضهم المطلق لمثل هذه التصرفات التي لم تكن في الحسبان، غير أن قوات الحرس المدني الاسباني تدخلت بطرق مطبوعة بالعنف أحيانا وبتصرفات غير لائقة أحيانا أخرى،

لقد سبق لنا أن أثرنا موضوع عودة جاليتنا العاملة بالخارج والتدابير والاجراءات العملية الواجب اتخاذها حتى تتم عملية العبور في أحسن الظروف وكنا نتمنى أن تمر عملية عودة جاليتنا القاطنة بالخارج في شروط تليق بالمكانة الخاصة التي يشعر بها الشعب المغربي اتجاه ابنائه بالمهجر وهم يعودون إلى أرض الوطن، لصلة الرحم بكل حماس وشوق.

إن الواجب الوطني يفرض على المسؤولين تهييئ جميع الظروف والشروط الكفيلة بإنجاح عملية العبور لتفادي كل ما من شأنه أن يعكر جو العودة للوطن، وهذا ما دفعني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلى التساؤل :

- ماهي التحركات التي قامت بها الوزارة في هذا الشأن؟

- ما هي التدابير الاحتياطية التي اتخذتها الوزارة لتفادي حصول مثل هذه المحن حتى تمر عملية العبور في ظروف حسنة تليق بسمعة جاليتنا العاملة والمقيمة بالخارج، شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم، فليتفضل.

* السيد عبد السلام زنيبد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون مكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين،

أريد أولا أن أتقدم بالشكر الجزيل للمستشارين المحترمين اللذين تفضلا واستجوب وزارة الخارجية في موضوع ما حصل ويا للاسف في الواقع يوم 11 و 12 و 13 من الشهر المنصرم، إن السادة المستشارين يتذكرون أنني وقفت أمامهم في بداية جوان وأخبرتهم بكل الاجراءات والتدابير التي اتخذت لكي تمر عملية العبور في أحسن الظروف.

ولاشك أن معظم السادة الحاضرين يعرفون أن بين تاريخ الذي انطلقت فيه عملية العبور ويوم 11 من الشهر المنصرم مرت عملية العبور في أحسن الظروف وما اشتكى أي أحد، وعندما أذكر بهذه المعطيات فلأنني أريد أن أخبر السادة المستشارين أن الكل ومعناه السلطات الاسبانية والمغاربة بكل الفئات التي تهتم بعملية العبور الكل ثفاجأ بما حدث يوم 11 و 12 و 13، وماذا حدث؟ حدث تدفق لم يكن في الحسبان وما سبق في السنوات الأخيرة أن حدث تدفق مثله هذه السنة، حيث في يوم 11 و 12 و 13، وصل إلى جنوب اسبانيا 25.000 شخص، ومعظمهم 60% منهم أرادوا أن يلتحقوا بأرض الوطن انطلاقا من الجزيرة الخضراء، 60% منهم، وهذا حدث من الطبيعي بعض المشاكل والسلطات الاسبانية حاولت أن تقوم بالواجب، لكن نظرا لعدد الوافدين من الاقطار الاروبية الاخرى، فوجدت نفسها وكأنها أمام أشياء غير طبيعية.

وبالرغم من ذلك قدموا الاعتذار للسلطات المغربية عن طريق القنصل المغربي في الجزيرة الخضراء، ومنذ يوم 13 إلى يومنا هذا، أصبحت كذلك عملية العبور تمر بكيفية جد طبيعية وما سجلنا أي شكاية، وبالمناسبة أريد أن أقدم اعتذاراتنا يعني اعتذار الحكومة للاخوان المغاربة الذين ظلوا ينتظرون عملية العبور في الجزيرة الخضراء لمدة 12 ساعة، بيد أن عادة هذه المدة كانت ماتفوق 3 ساعات، فنحن نقدم لهم الاعتذار ونهنئهم على الكيفية الحضارية الذي عبروا بها عن مشاغلهم ومعاناتهم، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، وبهذه المناسبة أشكر أعضاء اللجنة الخارجية والاخوة أعضاء اللجنة الفلاحية والشؤون الاقتصادية على المبادرة التي قاموا بها لاطلاع بعين المكان عن سير عملية العبور.

إن موضوع عودة أفراد جاليتنا العالمة بالخارج يجب أن تتعامل معها الحكومة معاملة خاصة، للتشجيع وحث جميع أفراد جاليتنا للعودة لارض الوطن لأن مثل هذه التصرفات التي لا تشجع أفراد جاليتنا للعودة وقضاء العطلة السنوية بأرض الوطن، ونسجل - السيد الوزير - الاعتذار الذي قدمتوه لأفراد الجالية. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، تعقيب للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد وزير الشؤون المغاربية والنعالم العربي والاسلامي :

شكرا السيد الوزير،

أريد فقط أن أطمئن السادة المستشارين وأقول لهم أن الآن البواخر التي يفوق عددها ثمان تشتغل 24 ساعة على 24 ساعة، وكذلك أن تسريع وثيرة الذهاب والرجوع بين الموانئ أخذ العمل به منذ يوم 14 من الشهر الماضي، وبدوري أهنئ أعضاء اللجنة لجنة المستشارين الذين ذهبوا لمراقبة عملية العبور وأسجل بارتياح أنهم كلهم كانوا فرحين. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير السؤال الآتي الموالي يرتبط بقطاع النقل، ويتعلق بمرسوم حول مراقبة السير والمرور للمستشارين المحترمين السادة: عمر الجزولي وأحمد بنا واحمد التويزي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إن القانون المتعلق بشأن سير المرور الذي سيدخل حيز التطبيق ابتداءا من يوم الاربعاء 1998-8-5 سيعرف بعض الصعوبات في تطبيقه منها ضرورة وضع حملة إعلامية منظمة عبر وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، لتحسيس المواطنين وتوعيتهم بمقتضيات هذا القانون.

ماذا أعدت الحكومة كبديل عند تطبيق الصارم لبنود القانون فيما يتعلق بالمستودع الوطني للسيارات وحافلات النقل الحضري والطاكسيات علما أنها توجد في حالة رديئة جدا، في حالة توقيف المخالفين للقانون أين هي الوسائل التقنية والمرآب المؤهلة لاصلاح الحافلات المعاقة؟ وهل لنا من الوسائل والامكانيات لمواجهة ذلك؟ هل تم أخذ الاجراءات اللازمة لحماية المواطنين عبر توفير المحروقات ذات الجودة العالية؟ لكل هذه الاسباب والاعتبارات ماهي الاجراءات والوسائل التي ستوفرها الحكومة من أجل تطبيق هذا القانون بشكل فعال وإيجابي. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال المستشارين المحترمين، أشير إلى أن المرسوم رقم 377 الصادر في 28 يناير 1998، يهدف إلى مراقبة الدخان وغازات السيارات من أجل الحفاظ على البيئة، ولتطبيق هذا المرسوم قامت وزارة النقل والملاحة التجارية بعدة إجراءات منها تعديل دفتر التحملات المتعلق بمراكز الفحص التقني المحدد لمواصفات التقنية لأجهزة قياس الدخان والغازات كما قامت بتدريب 100 عون تقني لاستعمال هذه الاجهزة داخل مراكز الفحص التقني، وأشرفت كذلك على تدريب أعوان من رجال الدرك الملكي ورجال الامن وأعوان المراقبة الطرقية المكلفين بتحرير محاضر مخالفات طبقا لقانون السير الجاري به العمل، وستساهم كذلك كتابة الدولة في البيئة واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير في حملة لتوعية المواطنين وتحسيسهم لأهمية تطبيق هذه المقتضيات.

أما فيما يخص جودة المحروقات، فأريد أن أطمئن المستشار المحترم بأن المصافي المغربية تحترم مواصفات المواد البترولية التي يحددها قرار وزارة الطاقة والمعادن، ونظرا لحيثيات التقنية المحضة فإن دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ سيعرف بعض التأخر وذلك التصديق على بعض المواصفات لأجهزة مراقبة الدخان والغازات للسيارات. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن ننتقل إلى بقية الاسئلة المدرجة في جدول أعمال هذا العمل، أريد أن أخبر المجلس أن السيد وزير النقل يلتمس أن نعطيه الاسبقية بالنسبة للسؤال الثاني وهو سؤال عادي نظرا لما ينتظره من أعمال على مستوى المجلس الاداري للسكك الحديدية كما جاء في الرسالة التي توصلنا بها من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ثم هناك نقطة ثانية بطلب من السيد رئيس فريق الجبهة، جبهة القوى، يلتمس من الرئاسة آن تسحب السؤال المتعلق بوزارة الصيد، وهو للمستشار المحترم السيد العربي بوراس، ثالثا: توصلنا بطلب من السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري أنه يعتذر لعدم حضوره اليوم نظرا لنا له من أشغال على مستوى اللجان في هذا اليوم وأعتذر للسيد المستشار صاحب السؤال السيد محمد الطاهري.

ونعود إلى قطاع النقل وأعطي الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أشطو، أحد النائبين، أحد المستشارين محمد أوشطو، وقاسم الغزوي فليتفضل أحد المستشارين.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

لازال قطاع النقل القروي يعيش منذ سنوات حالة من الفوضى تنعكس آثارها السلبية على المواطنين وعلى مجمل أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية، ولعل السبب الرئيسي لهذه الوضعية راجع إلى النظرة التي لازالت تحكم التعامل مع هذا القطاع والتي تعطي الادارة صلاحية مطلقة في تنظيم شؤونه رغم أن التجربة أظهرت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة لحد الآن لاسباب يعرفها الجميع، لذا، أصبح من الضروري إعادة النظر بكيفية شاملة في طريقة التعاطي مع قضايا النقل بصفة عامة، والنقل القروي على وجه الخصوص مما يقتضي نبذ الاساليب العتيقة وتبني أسلوب جديد مساير للاختيارات والقوانين الاساسية للبلاد، ولمتطلبات الاقتصاد الوطني ولحاجيات المواطنين.

أفلا ترون - السيد الوزير - أن رفع القيود الادارية والسير نحو تحرير قطاع النقل من شأنه أن يخلق المناخ الملائم للنهوض به؟

وهل تعتزم مصالحكم اتخاذ إجراءات مستعجلة لمواجهة المشاكل الحادة والمزمنة للنقل بالعالم القروي؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أريد أن أشكر السيد الرئيس والسيدة والسادة المستشارين الذين أتاحوا لي هذه الفرصة لأن أجيب مباشرة على هذا السؤال. شكرا جزيلا.

في البداية أريد أن أشير إلى أن نظامنا النقلي أصبح يعرف مشاكل نتيجة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني وعدم التوازن بين العرض والطلب في هذا الميدان، وكذلك بسبب ضبط وتقنين شروط المنافسة أثرت هذه العوامل سلبا على نجاعة نظامنا النقلي وفعاليته كأداة محركة للاقتصاد، مما يدعو استعجالا إلى إعادة النظر في هذا القطاع عبر محاور ثلاثة :

1) الاستجابة لحاجيات الفاعلين الاقتصاديين وإثبات حق التنقل لكل مواطن في ظروف تطبعها الكرامة والامن والسلامة.

2) ضبط وتقنين شروط المنافسة المشروعة.

3) تطوير الحرفية داخل هذا القطاع.

وهكذا ستعمل الوزارة على أن يتماشى النقل مع الاختيارات الاساسية لحكومة صاحب الجلالة الرامية إلى تطبيق سياسة تحريرية غير عشوائية تراعي خصوصيات مجتمعنا مع حصر دور الادارة في خلق إطار للتنظيم والتنسيق، وذلك حتى يتسنى لنا رفع التحديات في أفق العولمة الاقتصادية والشراكة مع الاتحاد الاروبي التي تنتظرها السنوات المقبلة، وسنعتمد في هذا الصدد على النقط التالية :

1) عقلنة النقل الطرقي بإقرار تهج ليبيرالي تدريجي لمختلف أنشطة النقل التي يمكن أن تنجز بحكم طبيعتها من طرف المقاولات النقلية الخاصة بناءا على دفتر للتحملات.

2) تشجيع النقل بالعالم القروي وإدماج وسائل النقل الغير المشروعة في إطار تنظيمي وتحفيزي يخول للمقاولات العمل في ظروف يطبعها الأمن والسلامة.

3) إنعاش الشغل بفضل تنشيط الاستثمار وتنظيم الولوج الحر لممارسة مهن النقل.

4) تحديث مناهج التدبير وتبسيط المساطير وذلك عن طريق إعادة تنظيم الهياكل الادارية والرفع من مردودية الموارد البشرية وكذا ترشيد استعمالها بفضل الوسائل الحديثة للتسيير وإدخال المعلوميات.

وقد وضعت وزارة النقل والملاحة التجارية لتنفيذ هذه الاستراتيجية برنامج عمل على المديين القصير والمتوسط يشمل تدابير منها :

- تحرير الاستئجار بالنسبة لنقل البضائع.

- اعتماد الأهلية والحرفية في ممارسة مهنة النقل.

- إعادة النظر في هيكلة ومهام لجنة النقل وكذا اللجن الاقليمية لضبط وتقنين نظام الترخيص على أسس سليمة، وإنعاش الشغل وتشجيع المقاولات الصغرى في ميدان النقل، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

نشكر معالي الوزير على هذه التبيانات التي أفادنا بها سيما وأنه كان قد سبق لزملائنا أن توجهوا وقدموا سؤالا مماثلا، وكنا ننتظر حقيقة هذه الحلول التي تعتزم الحكومة على تقديمها أو العمل من أجلها في هذا الاطار، حقيقة أنه لا في العالم القروي ولا في العالم الحضري كل واحد يشعر أنه يوجد هناك تسيب أو فوضى في هذا العمل ناتج عن عدة مشاكل، وتعرضتم - معالي الوزير - في جوابكم حالة نقل البضائع، والكل يعلم أنه الشاحنات الآن التي تستعمل في هذا النقل قانونيا يسمح لها بنقل حصة أو كمية معينة وكلنا نعلم أنه لا أحد لا يمكن من خلال ما هو مسموح به أن التكلفة الاجمالية لهذا الانتاج..... آه، لهذه الحمولات حقيقة لا تتماشى والواقع الذي نعيشه يوما، بحيث أنه ما مسموح به لا يكفي لتسديد مصاريف البنزين، فهلا تعترم الوزارة - معالي الوزير - الرفع من هذه الحمولات تطبيق للواقع المعاش. وشكرا

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، تعقيب للسيد الوزير السيد وزير النقل:

شكرا السيد المستشار على طرحه هذا السؤال الوجيه حيث في الايام الاخيرة كان هناك إضراب الشاحنات الصغيرة التي لاتتعدى حمولتها 8 أطنان. وقد استقبلنا السادة الممثلين أصحاب هذه الشاحنات، وناقشنا هذا الاشكال، بحيث أن الاشكال المطروح من الناحية التقنية ومن الناحية التنظيمية.

من الناحية التقنية، يمكن للشاحنة أن تتعدى حمولتها 12 طن حتى 14، هذا هو الحد الاقصى، ولكن من الناحية التنظيمية في أغلب الأحيان أرباب هذه الشاحنات غير منظمين، فهم يقومون بأعمال بدون تنظيم نهائيا، وقد اقترحنا عليهم بأن نزيد في هذه الحمولة ولكن بشرط أن يدخلوا في القطاع المنظم، ونحن اليوم ننتظر أجوبة ممثلي أرباب الشاحنات. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن إلى قطاع الشؤون الخارجية لنستمع إلى سؤال حول حرمان بعض المواطنين من تأمين سياراتهم، للمستشارين المحترمين السادة : محمد الانصاري - عبد اللطيف أبدوح، محمد بلعباس حسون.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

لايخفى عليكم أن المهاجرين بصفة عامة ينتظرون بشغف كبير تاريخ العودة لوطنهم قصد إحياء صلة الرحم مع ذويهم وأهلهم وأحبابهم وبعدهم، وأن العودة تكون عادة خلال عطلتهم السنوية التي تصادف فصل الصيف. وإنه من المعلوم كذلك أن العودة تصطدم عادة بعدة مشاكل وعراقيل تواجه المهاجرين. وإن الحكومة هذه السنة وعيا منها بذلك اتخذت عدة تدابير لتخفيف عن تلك الفئة من المواطنين المحبوبين لدى الجميع، إلا أن بعض المشاكل الطارئة تكون مرتبطة بالبلدان المضيفة ولاعلاقة لها بالوطن، وإنه من واجب الحكومة أن تقوم بتأطير وحماية المهاجرين من كل عراقيل يواجهونها في البلدان المضيفة خلال عطلتهم، إن أحسن مثال على ذلك ما واجهته هذه السنة الجالية المغربية المتواجدة بالديار الايطالية إذ فوجئ الجميع بأن شركات التأمين الايطالية اتخذت قرارا بعدم تمكين جميع المهاجرين المغاربة المتوجهين إلى أرض الوطن خلال العطلة الصيفية على متن سيارتهم المرقمة بإيطاليا من تمكينهم من مايسمى بالورقة الخضراء، و الخاصة بتأمين سيارتهم عند تواجدها بأرض الوطن، لاقدر الله عند حدوث أي حادثة سير تواجههم عند تواجدهم بأرض الوطن.

وإن هذا الاجراء في حد ذاته يعني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حرمان أولئك المغاربة من الدخول إلى بلدهم على متن سياراتهم أو تكلفهم أموال باهضة للرجوع إلى أرض الوطن على متن الطائرة أو الباخرة أو أية وسيلة من وسائل النقل.

وكما يعلم الجميع أن عدم تواجد الورقة الخضراء لدى أي مهاجر عند عبوره الحدود يحرمه ولايمكن للسلطة المغربية أن تسمح له بالدخول لأنه يكون غير مؤمن وانعدام التأمين له ما له من الناحية القانونية، وحسب القوانين الجاري به العمل في بلدنا، بل أكثر من ذا و ذاك هناك بعض الشركات في البلدان المضيفة تسلم الورقة الخضراء وتشطب على كلمة المغرب، وعندما تقع حادثة سير يصطدم المهاجر بأنه غير مؤمن، وبالتالي فهو المسؤول المدني عن سيارته، وهذا يخلف مآسي ومآسي كثيرة، وكم عدد من القضايا وجه بها المهاجرون نظرا لعدم معرفتهم بأن الورقة الخضراء المسلمة إليهم لاتشتمل ضمن البلدان المؤمن عليها المغرب.

ولهذا، فإنه من واجب السلطات الحكومية أن تآزر هؤلاء المهاجرين لتسهيل المأمورة عليهم وللضغط على تلك الشركات لتسليم الورقات الخضراء للمواطنين المغاربة عند رجوعهم، والتأكد كذلك بأن الورقة الخضراء المسلمة إليهم مشمولة بالتأمين داخل المغرب.

إذن، الآن وقد نشرت عدة صحف وطنية هذا المشكل وطرحته في إبانه، نتسائل ماهي الاجراءات والتدابير الاستعجالية والمستقبلية، لأن الآن مر على الأقل شهر، نحن الآن في الشهر الثاني، ومن دخل فقد دخل الأغلبية قد التحقوا بأرض الوطن.

ماهي التدابير الاستعجالية التي تتخذها لتأطير وتأمين الورقة الخضراء لمن لم يصل بعد إلى أرض الوطن وللتأكد من أن الورقة الخضراء تشمل التأمين داخل المغرب؟ وماهي التدابير كذلك التي تتخذها الحكومة مستقبلا لكي لايقع هذا المشكل للمهاجرين المغاربة لكي لا نقلل عليهم ونقزم فرحتهم بتلاقي أهلهم وذويهم أو اصطدامهم بمشاكل لاعهد لهم بها. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

فليتفضل.

* السيد وزير الشؤون المغاربية والعالم العربي والاسلامي :

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر الاخوة الذين تقدموا بهذا السؤال وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على الاهتمام الذي يوليه مجلسكم الموقر لجاليتنا بالخارج، ولاشك أن مجلسكم الموقر يعلم أن الحكومة لاتدخر أي جهد لتأطير مواطنينا بالخارج ولتسهيل مقامهم في البلدان الذين يشتغلون بها، وكذلك لتسهيل عودتهم إلى الوطن العزيز، وبالمناسبة، أخبر مجلسكم الموقر أن من بداية انطلاقة عملية العبور إلى يومنا هذا فلقد سجلنا عودة أكثر ما يفوق 500.000 مواطن، وكذلك 100.000 سيارة عبرت الموانئ الاسبانية في اتجاه المغرب.

فبخصوص الموضوع، الذي نحن بصدده أريد أن أخبر كذلك أننا في وزارة الخارجية لانعلم أن كل الدول التي يعمل بها المواطنون المغاربة قد سلكوا السلوك الذي سلكته بعض شركات التأمين في إيطاليا، ففي آخر جوان فعلا سفارتنا في روما وقنصليتنا في إيطاليا أخبرت من طرف المواطنين أن بعض شركات التأمين أخذت لاتتفق معهم على أن تؤمنهم أثناء مقامهم بالمغرب، وفعلا نبهنا السلطات الايطالية لهذا التصرف وكذلك هنا بالمغرب اتصلنا بالجهات المختصة في قطاع التأمين وهي خاصة وزارة الشؤون الاقتصادية ووزارة المالية

التي لها اختصاصيين في قطاع التأمين - والاختصاصيين أخذوا يدرسون هذا الموضوع حتى يتبين للجميع هل فيه هناك نوع من التمييز والحيف أم لا؟ فلا شك أننا سنتوصل بنتائج الدراسة في آخر الصيف وأن ... أنتم تعلمون فيمن يقول أن هذا الموضوع هو عادة يكون نتيجة اتفاق بين الطرفين يعني نتيجة واحد العقدة، ففيه من الآن من يقول أن مافيه داعي للتفكير أن فيه واحد النوع من الميز، كيفما كان نوعه، ثم الاجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة، هي حث دور التأمين هنا بالمغرب على فتح مكاتب للتأمين في كل المناطق التي يصل إليها المواطنون من الخارج.

كان هذا العرف معمول به بالنسبة للسواح، أنه حتى بعض السواح كان في الماضي يصلون للمغرب وليس لهم تأمين بالنسبة لمقامهم للمغرب، فهذا الاجراء عمم وفتحت مكاتب للتأمين في الحدود، في باب سبتة، في بركان، في وجدة، في الدار البيضاء، في طنجة، في كل الاماكن التي يمكن أن يصل إليها المغاربة على متن سياراتهم وليس لهم تأمين بالنسبة لمقامهم للمغرب، فمن الطبيعي لاداعي لنا جميعا للتحقيق في أسباب الاجراء الذي اتخذته بعض دور التأمين في إيطاليا، ربما قد يكون هناك بعض الاشياء التي جعلتهم يتخذون هذا القرار، ربما كذلك على حسن نية يعني حتى لا تفرض دائنا سوء النية، ونقول فيه ميز عنصري، وشيء من القبيل، على كل من الناحية المالية الكل يعلم أن التأمين يكلف، وأن دور الايطالية التي لم ترد أن تغطى المقام للمواطنين المغاربة في بلدهم العزيز المغرب، فهم الذين فقدوا مبالغ مالية وبالتالي فدور التأمين المغربية التي ستغطي هنا هذا المقام هي التي ستربح هذه المبالغ، فمن الطبيعي الكل يعلم أن وسائل الاعلام في المغرب مجهزة يوميا تشرح للمواطنين في الخارج والداخل كل مايهم العبور فأنتم تعلمون أن الاذا المغربية مثلا بين 3 ونصف أو 4 نصف عندها استجوابات وعندها تخبر المواطنين بما ينبغي أن يقوموا به لتأمين يعني عبورهم بكيفية سليمة وإن شاء الله لتوفير أحسن الظروف لمقامهم في بلدهم العزيز، فأنا أريد أن أطمئن السادة النواب المحترمين وخاصة أصحاب السؤال على أن بالنسبة للتأمين كل الاجراءات اتخذت لكي يكون المغاربة القادمين من إيطاليا مؤمنين أثناء مقامهم بوطنهم العزيز. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، في كلمتين للتعقيب نظرا لاستهلاك الوقت، تفضل السيد المستشار.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

شكرا السيد الوزير على الايضاحات الذي تقدم بها ولكن ترى ماهي الاسباب التي جعلنا نطرح هذا السؤال هو أنه المعروف والمؤكد عندنا في المغرب أن أصدقائنا الايطاليين يعاملون المغربية معاملة طيبة تتميز بالسمو وتتميز بروح الاخاء، وكانت هذه القضية، قضية تدخل بعض الشركات لسحب التأمين بواسطة الورقة الخضراء، كما ثار استغراب جميع الاوساط لا هناك في إيطاليا ولا هنا في المغرب، العملية بسيطة، وما أشرتم إليه السيد الوزير من أن الحكومة وهذه مسؤوليتها أنها تعمل على تأمين المقام وتأمين العودة لكل المواطنين الذين يكونوا خارج الحدود في المغرب.

الموضوع أشرتم إلى أن القضية قضية عقد بين الطرفين، فهذا شيئا ما يظهر فيه نوع من التناقض لان هذا يتجاوز حدود طرف الذي هو إن لم تكن له ضمانة بلاده وضمانة البلاد المضيف فيها، راه لم يمكن أن يتحرك، ولذلك الموضوع كان شيئا ما شائك، وهذه القضية كانت حقيقة كان مجهود كبير تقوم به وسائل إعلامها المسموعة بالخصوص وكذلك المرئية بشأن بعض الأمور التي تحدث في أثناء العبور ومشاكل مختلفة لتنبه بها العائدين، ولكن مع ذلك سيبقى المشكل مطروح، لأن مشكل عودة المغربة، جاليتنا الموجودة في إيطاليا ليس فقط يرتبط بموسمي، ولكنه يظل طيلة سنة، يوجد عود، يوجد الذهاب وإياب من الجالية المغربية المقيمة في إيطاليا.

ولذلك لابد من تجديد التدخل لرفع هذا المشكل، وكذلك على مستوى الحدود لابد من الاعلام به والذي عنده مشكل يجد ما أشرتم إليه السيد الوزير من أنه راه أخذت الحكومة هذا التدبير أولا، ولكن كثير من الناس كانوا يعني لم يعرفوا ..... والكثير منهم يدل، رجع، لانه لم يجد... لم يتمكن من الدخول، وعمل وسيلة أخرى للدخول. ولذلك المشكل حنا كنا نظن لما طرح السؤال على مستوى الغرفتين انتهى، ولكن يبدو من خلال جوابكم أنه لم ينته بعد، والموضوع لازال في قيد الدراسة على مستوى تقنيين لوزارة المالية، ولازال الجواب لم يكن بعد، ولذلك الموضوع يبدو عادي جدا تترأى ما هي الجوانب الاخرى، وكذلك نحن على مستوى الاعلام إذا كان بعض المشاكل حتى نحن منا، نتحمل مسؤوليتنا فيها، ونعمل إشارات للمواطنين، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

حضرات السادة في انتظار وصول السيد وزير التربية الوطنية، ننتقل إلى قطاع حقوق الانسان بسؤال يتعلق بتدعيم الدفاع عن حقوق الانسان للمستشارين المحترمين السيدين: عبد الله الشرقاوي وعبد الفتاح لسباطة. فليتفضل أحد المستشارين،

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

الاخت المستشارة،

الاخوة المستشارين،

السيد الوزير المكلف بحقوق الانسان المحترم لقد سجل تطور ملموس في ميدان حقوق الانسان بفضل الاجراءات المتخذة والمجهودات المبذولة من جانب كل الاطراف المسؤولة والفاعلة في هذا المجال في بلدنا، سجلتها وثمنتها مختلف المنظمات الدولية. ومن أجل تدعيم هذه المكتسبات وتعزيزها والاعلاء من شأنها صونا لكرامة الانسان وحريته.

أكد التصريح الحكومي على أن الدفاع عن حقوق الانسان يشكل إحدى التوجهات الرئيسية للحكومة الحالية، مع السعي إلى تعزيز تعاونها مع مختلف المنظمات والهيآت العاملة في هذا الميدان، وذلك نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه هذه المنظمات اعتبارا لكل هذا، نتوجه إليكم السيد الوزير المحترم بالتساؤلات الآتية:

1) ماهي الخطوط العريضة للسياسة الحكومية في هذا المجال؟

2) ماهي التدابير والاجراءات الجريئة والشجاعة المزمع اتخاذها للتسوية النهائية والعادلة لجميع الملفات العالقة في هذا الميدان ولطي صفحة الماضي بصفة نهائية وأبدية؟

3) ماهي الاجراءات العملية التي تنوون اتخاذها لتدعيم المنظمات والهيآت الغير الحكومية المدافعة عن حقوق الانسان، وشكرا لكم السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد محمد أوجار الوزير المكلف بحقوق الانسان :

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السؤال أو مجموعة التساؤلات التي تفضل بها المستشاران السيدان عبد الله الشرقاوي وهبد الفتاح سباطة، تمنحني الفرصة لأؤكد من جديد أمام السادة المستشارين أن حقوق الانسان تشكل بالفعل كما أشار إلى ذلك السؤال إحدى الاولويات الأساسية في السياسة الحكومية، وأن هذه السياسة هي قسم مشترك لتدخلات جميع الوزارات ولا تتوقف عند قطاع النقل، فإذا كان الوقت لايسمح بالاجابة التفصيلية على تساؤلات السيدين المستشارين ففي عجالة أؤكد أن المعالم الرئيسية للسياسة الحكومية في مجال حقوق الانسان هي: أولا كما تفضلتم تدعيم المكتسبات التي حققتها بلادنا.

ثانيا: رفع وتوسيع ممارسة الحريات وتأمين احترام حقوق الانسان من طرف مختلف السلطات ومن طرف مختلف المتدخلين، وكذلك انعاش والنهوض بثقافة حقوق الانسان عبر الاستراتيجية تكوينية بتعاون مع وزارة التربية الوطنية ومختلف القطاعات الوزارية الوزارية المعنية بالموضوع لتأمين نشر مبادئ وثقافة حقوق الانسان وتأمين تدريسها في مختلف المدارس ومعاهد التكوين.

من المحاور الاساسية الاخرى فتح ورش ملاءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع مختلف المعاهدات الدولية التي صادقت عليها بلادنا في مجال حقوق الانسان، وفي هذا السياق فقد دشنت الحكومة العمل في هذا القطاع بإنشاء لجنة وزارية للاستجابة لهذا الانشغال ولتحقيق مهمة الملاءمة، أيضا من خطوط السياسة الحكومية في هذا المجال اهتمام بالخروقات التي يعاني منها العمال المغاربة المهاجرون في أوروبا نتيجة تنامي العنصرية وإلى آخره.

وفي هذا الصدد سنعقد مؤتمرا دوليا في طنجة لتحسيس الشركاء في أوروبا بخطورة التجاوزات في مجال حقوق الانسان. هناك أمور أخرى لايسمح المجال بذكرها، فيما يتعلق بالملفات العالقة فكما تعلمون المغرب حقق مكتسبات جبارة بفضل توجيهات جلالة الملك، ورغم ما تحقق ما تزال بلادنا تعاني من وطأة ما يسمى ببعض الملفات الطارئة.

وفي هذا الصدد لقد أنشأت الحكومة لجنة وزارية برآسة الوزير الأول شخصيا وعضوية وزير الدولة وزير الخارجية، ووزير الدولة وزير الخارجية وزير العدل، والوزير المكلف بحقوق الانسان ووزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لدراسة هذه الحالات دراسة مسؤولة وضافية من أجل التوافق حول بلورة الحلول النهائية لهذه الملفات.

في مجال التعامل مع المنظمات الغير الحكومية، بادرنا في الوزارة إلى تدشين سياسة إشراك المنظمات الغير الحكومية في أغلب ما نقوم به :

أولا : في إعداد التقارير الدولية.

ثانيا : سنعمل على أن تمثل المنظمات الغير الحكومية في المجلس الاداري للمركز الذي ستنشئه مع منظمة ... آه، مع مندوبية السامية للامم المتحدة المكلفة بحقوق الانسان، وكذلك سجلنا في الميزانية اعتمادا ماليا لدعم ومساندة هذه الجمعيات الغير الحكومية إضافة إلى سلسلة التشاور والاجتماعات التي تتم باستمرار مع مختلف الجمعيات الغير الحكومية لمعالجة مختلف الاشكالات العالقة في مجال حقوق الانسان. شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار؟ تفضل.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة والاخوة المستشارين،

أولا، نسجل بحرارة ما ورد في رد السيد الوزير، نحن نعلم أنه أمس كان يوم عالمي لحقوق الانسان وكان مناسبة تذكرنا فيها الاشواط التي قطعناها في هذا المجال، ونعتبرها خطوات هامة وإيجابية، ثم إننا في هذا العهد الجديد عهد حكومة التناوب التزمت الحكومة بالتوجهات الرئيسية في هذا المضمار ونحن أيضا نعرف أن الحكومة الحالية غير مسؤولة ولا مسؤولية لها في هذا المجال، فيما وقع في الماضي، ولهذا، يجب العمل على أن لاتتكرر هاته الاخطاء أخطاء الماضي، بملاءمة القوانين كما قلتم -السيد الوزير- لتعهدات المغرب في مجال حقوق الانسان.

إننا مطالبين جميعا، حكومة ومنتخبين، مجتمع مدني وجمعيات مختصة من أجل طي هذه الصفحة المشينة من تاريخ بلدنا، ومعالجة مشكل المفقودين والتعويض لعائلاتهم حتى نصل إلى نقطة اللاعودة في الاشياء التي ذكرنا.

إن الامر - السيد الوزير - يتطلب موقفا جريئا وشجاعا لقطع الطريق على المغرضين الذين يعملون من أجل الاساءة لوحدتنا الترابية ومشروعنا السياسي الجديد.

ولهذا، السيد الوزير أكرر السؤال فنحن نريد أن نعرف مصير المختفين قصريا، وماذا عملت الحكومة لتصفية الملفات الموروثة عن الماضي. وشكرا

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، تعقيب للسيد الوزير، تفضل

* السيد الوزير المكلف بحقوق الانسان:

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أطمئن الاخوة المستشارين بأن الحكومة ومن خلال اللجنة الوزارية التي تحدث عنها منكبة بشكل جدي على دراسة كل ما أثاره الأخ المستشار المحترم، ونحن نتحمل في هذا المجال مسؤوليتنا بكل شجاعة، وفي حوار مستمر مع مختلف الفعاليات المعنية بهذه الملفات.

فكما تعلمون استقبل السيد الوزير الأول قبل أيام قليلة وفدا حقوقيا على المنظمة المغربية لحقوق الانسان، وسأجتمع غدا في جلسة عمل مطولة مع نفس المنظمة، ونحن في تشاور مستمر مع مختلف المعنيين، بطبيعة الحال هذه الملفات، ملفات معقدة ومؤلمة وتحتاج إلى دراسة متأنية بروح وطنية تهدف إلى تمكين بلادنا من احتلال المكانة التي تستحقها كقلعة تحترم حقوق الانسان دون تسرع ودون تسنج وبأفق مستقبلي يسعى لكي تكرس الحريات، ولكي تصفى كل الملفات. شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي يتمحور حول الاخطار البيئية بمناطقنا للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الشرقاوي - حميد العركود - محمد شفيق.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

أختي المستشارة،

لقد أصبح مشكل البيئة في بلادنا من المشاكل التي تستأثر باهتمام الرأي الدولي والوطني بشكل خاص نتيجة وعي عام بضرورة الاعتناء بها والمحافظة عليها وتجنب كل مامن شأنه تلويثها أو العبث فيها، وذلك راجع إلى المستوى الحضاري والصحي، ودور وسائل الاعلام وتطلعات المواطنين والدولة إلى جو نظيف ومجال نقي يشجع على الحياة، نجد أن البلدان المتحضرة يفتخرون ويتنافسون لحفاظ على سلامة بيئتهم، وقد أعلنوا مبكرا أننا في علاقة مستمرة ضد تلوث البيئي، ووضعوا إجراءات وتشريعات في هذا الصدد لخلق سلامة بيئية، تلعب فيها الدولة والمواطنون ثورة رئيسية بصفتهم معنيين بالدرجة الاولى، وقد عملت بلادنا على مواكبة هذا الاهتمام العالمي بالبيئة، وجندت من الامكانيات والوسائل ماهو كفيل بمراقبتها إلا أن بعض الجواتب لازالت تتسبب في أخطار شفاف مجالنا البيئي.

وعلى سبيل المثال نجد أن مستودعات النفايات الجافة المتواجدة بالمدن الكبرى تدل على أننا لازلنا نجهل خطورة التلوث البيئي ونستهين بالاضرار الذي قد تلحقه بالمواطنين صحيا ومعنويا، فإننا ننظر إلى أنفسنا باشمئزاز ونشعر بالتفريط والتهاون من طرف المسؤولين عن بيئتنا.

فنحن نمر مثلا بجماعة مجاطية أو أولاد طالب ونجد جبالا شامخة من الأزبال وبخار سام متصاعد من مزبلة مدينة بالدار البيضاء، العاصمة الاقتصادية وعلى الطريق الرئيسية لمراكش، ومطار دولي وفوقهما يخيم الضباب الكثيف سام يحمل جميع الأوبئة ويخنق جميع المخلوقات بفعل عملية التفريغ للشاحنات النظافة (35 جماعة يوميا) بالمئات من الاطنان، فرحمة بهؤلاء المواطنين.

السؤال السيد الوزير، ماذا قامت به المجموعة الحضرية وأين وصلت عملية تفويت استغلال ومعالجة هذه المزبلة؟ ثم ما رأى وزارة البيئة في وجود معمل لكارثة الطبيعة مستمرة؟ وبالامس ولازال المهتمون لم يضبطوا بالتحديد أخطار معمل الحديد بالجزيرة الخضراء وعندنا نحن ما هو أخطر ومستمر ويحما الجميع من مواد

سامة ويهدد حياة المواطنين بجماعة مديونة وجماعة بسكورة، وجماعة امشاطية، فهذا المشكل لايهم فقط وزارة البيئة، بل كذلك وزارة الصحة ومكاتب مراقبة الصحية، لأن خطر هذه المزبلة لايتمثل في تلوث محيط بيئي، بل إن الاوبئة تلوث مياه باطنية لهذه المنطقة. وشكرا. السيد الرئيس، السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة في البيئة، فليتفضل.

* السيد أحمد العراقي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

بسم الله الرحمان الرجيم،

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة - السادة المستشارون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين الذين تفضلوا بهذا السؤال الشاسع الذي يهم الاوضاع البيئية والسياسة البيئية بصفة عامة، وهذا السؤال يسمح لي بالتأكيد على أن الضغط على الموارد الطبيعية النموذج الاستهلاكي بصفة عامة لا وطنيا ولا دوليا هو متناقض مع المحافظة على البيئة، ولابد أن نتفهم جميعا هذه النقطة، لأن انطلاقا من هذه النقط إن شاء الله سنحاول أن نخطط للمستقبل، ذلك أن الفصل مابين الضغط على الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة جعل البشرية تدخل في اضطرابات تهدد كل التوازنات، وبغض النظر عن طرق معالجة هذه المعضلة دوليا.

أريد أن أؤكد لكم بأن بالنسبة لبلادنا لابد أن نفهم بأن معالجة النفايات مثلا السائلة، تتطلب أخذا بعين الاعتبار غير الحالة الراهنة للمدن والقرى والمراكز الوسطى تتطلب مثلا 35 مليار درهم، على سبيل المثال، إذا مررنا إلى مسائل النفايات الجافة أو غيرها يتبين بأن الامكانيات المادية اللازمة هي إمكانيات فوق مستطاع بلادنا.

لذلك الذي هو أكيد وهو أن النظرة وأن المقاربة للمسألة البيئية في بلادنا يجب أن تأخذ مسار جديد، لأن في المقاربة أو في المنطق العادي ليس هناك حلول، لابد أننا نمشي في اتجاه آخر، لذلك، الحكومة الذي جعلت البيئة وسط مشروعها التنموي من خلال مثلا التصريح الحكومي.

أولا وقبل كل شيء الاولويات معطية الآن لتحيين المساطير والقوانين المتعلقة بالمشاريع التنموية والعمرانية والسكنية والاجتماعية المسألة الثانية هي مراقبة المؤشرات الطبيعية وتجنب كل الانعكاسات السلبية للسلوك الفردي والجماعي، والمسألة الثالثة هي بناء وبلورة ثقافية بيئية خصوصا على مستوى الناشئة، والذي يروج اليوم وهو أننا من ناحية التنسيق هناك لجنة حكومية مختلطة ونعمل على إنشاء لجان جهوية، كما أننا سائرين في طريف بلورة الثقافة البيئية في سلوك كل واحد، واحد، ولكن على مستوى كبير.

أما فيما يخص مسألة مديونة مثلا، فمسألة مديونة توجد المجموعة التي حاليا تناقش مشروع مع الكنديين على وجه الخصوص، وكتابة الدولة تتماشى يعني تراقب صيرورة هذا الاتفاقية، فيما يخص المسألة التي طرحتها مسألة الجزيرة الخضراء والشعاع النووي، الكل يعرف بأن الحكومة أخذت مسؤوليتها فيما يخص هذه النقطة، بحيث أن هناك دورية السيد الوزير الأول.

هذه الدورية التي شكلت لجنة مختصة فيما يخص المخاطر المتعلقة بالاشعاع النووي بصفة عامة، وهذه الدورية تندمج وتندرج في المقاربة العامة التي يدخل فيها التنسيق كبنية أساسية من أجل معالجة المسائل البيئية التي هي مرة أخرى مسائل التي تهمنا كمستشارين، كبرلمانيين، كحكومة كفاعلين اقتصاديين، كناس الفلاحة،... الخ، والذي نطالبه وهو أننا ننطلق جميعا عمليا في إيجاد الحلول الملائمة لبلادنا. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

.... إلى أنني باسم سكان مديونة وبوسكورة أرجو منكم أن تحملوا هذا الملف وتقفوا بعين المكان وتناقشوا مع المجموعة الحضرية بولاية الدار البيضاء وباستعجال من أجل معالجة هذه المزبلة أو نقلها من المديونة رحمة بالسكان حيث ظلت هذه المزبلة تهدد حياة السكان لفترة تفوق 20 سنة، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، ننتقل الآن إلى قطاع الاسكان وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيد عادل معطى ومحمد الهلالي، فليتفضل أحد المستشارين بتقديم هذا السؤال.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، أختي المستشارة إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار الجهود التي تبذلها الدولة من أجل الحد من أزمة السكن، تم انجاز عدة تجزئات من طرف وزارة السكن، تم انجاز عدة تجزئان من طرف وزارة السكنى والتعمير في مختلف الجهات بالمملكة، وقد استفاد من هذه التجزئات بالدرجة الاولى موظفون وذوي الدخل

المحدود، غير أن الاشكالية التي فرضت نفسها على هؤلاء المستفدين في مسألة تسليم الرسوم العقارية بعدما تمت عملية البناء وأصبح المستفيد يقطن بما بناه، ومن المشاكل التي يعاني منها هؤلاء المستفيدون عدم امكانهم من بيع أو تفويت العقار لأنهم لايتوفرون على الرسوم العقارية القانونية، ومن أكثر من هذا أن عدد من الموظفين عندما ينتقلون من مدينة أو إقليم آخر يجدون صعوبات في بيع العقار ويتعرضون لاشكالية، وانطلاقا من هذا نطرح عليكم السؤال التالي السيد الوزير.

- هل ستقوم وزارتكم بالتعجيل في تسليم هذه الرسوم إلى المستحقين؟

- وما هو خطتكم العملية لحل هذه الاشكالية؟

وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاسكان، فليتفضل.

* السيد محمد المباركي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان، المكلف بالاسكان :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال الذي طرحه السادة المستشارين المحترمين مشكورين، يكتسي أهمية خاصة وقصوى لأنه يهم 125.000 أسرة على الصعيد الوطني، 125.000 أسرة التي كانت قد قد استفادت من بقع أرضية أو سكن اجتماعي منذ بداية السبعينات إلى يومنا هذا، فهذه حالة طبعا غير عادية، حالة لاتشرف الادارة المغربية، ولكن حالة واقعية ملموسة يجب معالجتها، فمن أجل ذلك قسمنا هذه 125.000 ملف إلى 3 مجموعات، المجموعة الاولى التي تضم 39.000 ملف رسم عقاري يمكن أن نعتبره موجود وسيوزع من هنا إلى آخر السنة، المجموعة الثانية، التي تضم تقريبا 10.000 ملف حتى هو في طور التهييئ والمجموعة الثالثة التي تضم 76.000 رسم عقاري ملف من المستفيدين يحتاج إلى معالجة إدارية معمقة ومن أجل ذلك اقترحنا أننا نخلق نوع من المصرف الوحيد داخل الادارة، الذي سيضم مصالح كتابة الدولة في الاسكان، والشركة الوطنيةللتجهيز والبناء، التي أسندت لها مسؤولية إنهاء العمليات التي كانت قد بدأت في إطار الصندوق الوطني للتجهيز واقتناء الاراضي سابقا، الاملاك المخزنية، مصالح المحافظة وكذلك مصالح التعمير، ونتمنى أن يكون هذا العمل، ستكون مساندة مهمة من طرف الجماعات المحلية، وبهذا العمل التنسيقي سيمكن لنا أن نتغلب على هذا 76.000 رسم عقاري الذي ينتظره المواطنون، شكرا السيد الرئيس المحترم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار إذا كان هناك تعقيب.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

السيد الوزير المحترم،

على أجوبتكم، فنعرف أن حقيقة الدولة قامت بمجهود كبير في ميدان السكن، في جميع ربوع المملكة، بالفعل أن في جوابكم يوجد 125.000 ملف والتي هي من السبعينات، فنطلب من السيد الوزير أن هذه الاشكالية يمكن لها أن تحل على صعيد الجهات الموجودة فيها يعني المحافظات، يمكن لها تتم في عين المكان وستكون العملية، ستمر بسهولة ولا تكلفكم وقت طويلا.

لأن كيف يعقل السيد الوزير أن الانسان من السبعينات ينتقل ربما من الشمال إلى شرق المغرب ولم يلق تماما بما يقتني به مسكن الذي يمكنه من إسكان أولاده. فالذي نطلبه منكم -السيد الوزير- أن تنظرون بعين الاعتبار هذه الاشكالية التي هي حقيقة إشكالية يمكن أن نسميها كيفما نسميها ولكن إذا أعطينا ويعني بالنسبة للجهات، يمكن سيتوفر عليكم، على وزارتكم عدد من الوقت، ويمكن تسهل المأمورية على المواطن الذي ينتظر من حكومة التغيير، حكومة التناوب، التعجيل، لأن إذا كانت الحكومات السابقة قامت بإنجاز هذه التجزئات وساهمت بكثير، نطلب من حكومة التغيير والتناوب إنها تفك هذه الاشكالية التي هي بقيت عالقة منذ السبعينات، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد كاتب الدولة المكلف بالاسكان :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا الاقتراح، وسنعمل به، إنما المشكل ليس فقط مشكل تهييئ الرسوم، كرسوم، المشكل يتعلق في أغلبية الاحوال بالوضعية القانونية للارض، وهذه الوضعية القانونية للارض لها شروط، لها قوانين، مساطير التي تتطلب وقت كبير، لأنه الارض لما تكون في المحاكم طبعا يكون هناك نزاع، نزاع إما مابين الوزارة والملاكين، إما الاملاك المخزنية وبعض الخواص، .... الخ.

هذه الأشياء تتطلب وقت، ذلك هو الذي دفعني للقول بأن نعمل المصرف الوحيد الذي سنحاول أن نعالج عن طريقه جميع هذه الحالات الادارية، هناك حالة أخرى التي يمكن يساعدونا فيها الجماعات المحلية، هي قبول الاشغال "لاغسبسيون" لانه بدونها لايمكن بناءا على قانون 92 ، أنه يتم التأشير النهائي على التصاميم وبدون التأشير على التصاميم المحافظ لا يمكن له أن يخرج الرسوم، فاذن هذه وضعية في الحقيقة وضعية خاصة، وتحتاج إلى مسطرة خاصة،

هذا الشيء الذي نحن بصدده. فيما يخص المستقبل لا يعقل أن نبدأ عمليات ولم نتممها، العملية. يجب أن تبتدئ وتنتهي، فإذن يجب أن نبدأ عمليات على أراضي مصفية من الناحية القانونية، حتى نتمكن من إنهاء العمليات وإعطاء الرسوم العقارية للمواطنين، نتقدم وحتى لانصل إلى الحالة التي نحن فيها، فشكرا على الاعانة باقتراحكم. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن إلى قطاع الشؤون الثقافية بسؤال حول إنقاذ تراث المدن العتيقة للمستشارين المحترمين السيدين أحمد بن عيني وخيري بالخير. فليتفضل أحد ،المستشارين.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أود أن أطرح سؤالا على السيد وزير الثقافة وأقول، إن تاريخ الشعوب جزء من شخصيتها يمثل أصالتها ويغذي حاضرها ويعنيها على شق طريقها نحو المستقبل من خلال التجارب والدروس التي عاشها أسلافنا، والمحافظة على التراث بمختلف أنواعه يحفظ للشعوب جزأ كبيرا من تاريخها ومقومات شخصيتها.

ومع الاسف الشديد نجد أن بعض المدن العتيقة لاتحظى بهذه الرعاية، وهي مدن عريقة بالتاريخ المغربي، وإحدى صانعات أمجاده منذ قرون مثلا كوليلي وفاس وسلا ووجدة وفكيك.

ومنذ فترة وعلى سبيل المثال لا الحصر، فمدينة فكيك أعطت المثال في التضحية والدفاع عن التراب الوطني وقفت عبر السنين سدا منيعا ضد كل الأطماع الخارجية، واستطاعت أن تحافظ على شخصيتها وتعطي لنفسها طابعا متميزا سطرته العقارية الفكيكية، في الميدان الفلاحي والعمراني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وبذلك يمكن أن نعتبرها كلها متحفا حيا وهذا يعرفه كل من وضعت قدماه أرض فكيك، حيا ومتحركا يختزن كل هذه المقومات التي هي الآن في حاجة إلى من يحميها من الضياع ويجمعها ويرتبها وذلك حفاظا على جزء من هويتنا الوطنية، ولهذا، فالمواطنون الفكيكيون يتوقون إلى أن تتدخل وزارة الثقافة في جمعها للتراث الذي سيمكن من تحريك الحياة الاقتصادية بها.

لذا، السيد الوزير أقول لكم فهل وزارتكم مستعدة للقيام بهذا الواجب الوطني. وماهي التدابير التي من الممكن أن تتخذها وزارتكم في هذا الجانب؟ وشكرا السيد الرئيس، والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الثقافة، فليتفضل.

* السيد محمد الاشعري وزير الشؤون الثقافية :

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة، السادة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال يضع إشكالية المدن العتيقة في صلب اهتمامنا اليوم، فرغم أنه يتعلق تحديدا بمدينة فكيك، فإنه يطرح مشكلة كل المدن العتيقة، ، وهناك بالفعل مشكلة تتعلق بحوالي 33 مدينة نصنفها اليوم على أنها مدن عتيقة تاريخية تمثل الحضارة المغربية بكل تعبيراتها.

وبالطبع هناك مشاكل كبرى تتعلق بتنسيق المجهودات المبذولة في سبيل الحفاظ على هذه المدن وعلى شخصيتها، وهي المجهودات كانت أولا وقبل كل شيء الجماعات المحلية، لأن الملكيةالعقارية الاساسية فيما يخص الاسوار والسقايات والتجمعات العمرانية والازقة وغيرها هي في ملك هذه الجماعات، وأحيانا كثيرة للاسف أنجزت بعض الاشغال شوهت المعالم التاريخية لهذا المدن، لدينا إذن مشروع أساسي نشتغل عليه اليوم، بتحديد الاولويات التي يجب أن نعطيها الاهمية في تنسيق كامل مع الجماعات المنتخبة لأنه لايمكن أن يواجه تكاليف الانفاق الذي يجب أن يخصص لهذه التجربة، من ميزانية وزارة الثقافة لوحدها، وفيما يخص مدينة فكيك تحديدا فإن الوزارة عملت على تهييئ دراسات تخص ترميم أهم المعالم التي تزخر بها مدينة فكيك وخاصة ضواحي سيدي عبد الرحمان ودار العدة والصومعة الحجرية ومدرسة النهضة المحمدية، وزاوية سيدي عبد القادر بن محمد وبعض الاسوار وبعض الابراج الاساسية أبراج القصور الاساسية.

ولتحسيس الرأي العام الوطني أيضا بأهمية هذه المدينة، فقد اتفقنا مع المجلس البلدي لمدينة فكيك على تنظيم تظاهرة كبرى في الخريف المقبل هنا في عاصمة المملكة لعرض صور ووثائق تهم مدينة فكيك وعلى عقد يوم دراسي خاص للتمهيد لحملة وطنية ودولية من أجل تصنيف مدينة فكيك تراثا إنسانيا مشتركا وسنعمل على تنفيذ هذا الاتفاق مع بلدية مدينة فكيك بحول الله، شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد وزير الثقافة، الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب، فليتفضل السيد.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

أود أن أتقدم بالشكر وتقديم الثناء للسيد الوزير على هذه التوضيحات وهذه البيانات الهائلة التي حقيقة جاءت جامعة ربما مانعة وشاملة وفي إطار تعقيبي أود أن أؤكد بأن هذا الهدف في إثارة هذا الموضوع هو إبراز مؤهلات أساسية للتراث التي جاءت على لسان السيد الوزير الهائلة التي تزخر بها مدينة فگيگ والتي تضاهي بها باقي المدن الاثرية المغربية، وخير دليل على ذلك هو برنامج الذي بث أخيرا من طرف التلفزة المغربية، التلفزة الوطنية عن مدينة فگيگ الذي سلط الاضواء.

وأكد على ضرورة إعطاء الاهمية وبذل المزيد من المجهودات لاخراج هذه المدينة من العزلة السياحية والثقافية التي تعيشها، الشيء الذي لامحالة سيشجع السياح الزوار على زيارة المنطقة وبالتالي انتعاشها اقتصاديا واجتماعيا.يسمح لي السيد الوزير أن أتقدم ببعض المقترحات لعل من الخير أن تجد الآذان الصاغية ربما هذه اقتراحات عملية بخصوص مدينة فگيگ.

أود أن ألتمس ترتيبها ضمن التراث الحضاري لتوفير حماية القانونية لها وللحفاظ على نسقها المعماري كما أشرت للسيد الوزير وكيف لايقبل ترتيبها تراثا إنسانيا من طرف منظمة اليونسكو لما لها من خاصيات يمكن اعتبارها نموذجا للمدينة العربية الاسلامية في المناطق الشبه الصحراوية.

ثانيا، التفكير في إحداث مركز للدراسة والبحث في ميثاق ثقافة وحضارة الواحات المغاربية،

ثالثا، ألتمس من الوزارة أن تجعل مدينة فگيگ تستفيد من خبرة وخدمات المركز حماية القصبات الموجود بورزازات.

رابعا، إحداث متحف لمدينة فگيگ يتخصص في حضارة الواحات.

خامسا، إحداث وهذا مهم، مفتشية للمدارس التاريخية بالجهة الشرقية كي تعمل على احترام التشريعات وصيانة الآثار. وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، شكرا الاخوة.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، تعقيب للسيد الوزير .

* السيد وزير الشؤون الثقافية :

أود أن أؤكد استجابة الوزارة لعدد كبير من المقترحات الواردة، خصوصا وأنها ضمن مشاريع الوزارة حاليا. فيما يخص تصنيف ترتيب مدينة فگيگ تراثا إنسانيا بالطبع سنعمل على ذلك، لكن لابد أولا وقبل كل شيء أن نعطي الدليل على أننا ننجز فعلا على المستوى الوطني مجهودات واقعية وفعلية لتعيد لهذه المدينة كل تراثها الانساني، نحن بعملنا هذا سيمكن أن نقنع منظمة اليونسكو، وقبل أن ننجز هذه الاعمال، سيكون من العبث أن نحاول ذلك. شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن إلى أول سؤال يخص التربية الوطنية ويتعلق الأمر بمشاكل التعليم بالاقاليم الجنوبية للمستشار المحترم السيد محمد الحسن نينو، فليتفضل السيد المستشار لبسط سؤاله.

* السيد المستشار محمد الحسن منينو :

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون أصبحت أقاليمنا الجنوبية تتمتع ببيئة تعليمية جيدة في كمها وكيفها، إذ توسعت قدرتها وارتفع عدد مؤسسات التعليم الثانوي في مجموع هذه الاقاليم بفضل العناية الملكية السامية لأمير المؤمنين الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده بنشر العلم والمعرفة بين أبناء رعاياه الأوفياء في هذه الربوع العزيزة من وطننا الغالي.

وهذا ما ساعد على الارتفاع الكبير في عدد التلاميذ المرشحين للامتحانات الباكالوريا، وقد ترتب عن هذا التزايد المطرد جملة من القضايا والظواهر التربوية التي تحتاج إلى البحث والدراسة والمتابعة عن قرب مما لايأتي بالفعالية اللازمة مع اتساعات هذه الاقاليم وبعدها عن الاكاديمية بأكادير، ناهيك عن المتاعب والتحملات الناتجة عن هذا البعد، لهذا، يشرفني أن أتوجه إليكم السيد الوزير، ، وزير التربية الوطنية، طالبا منكم أن تتفضلوا بافادتنا وإفادة المواطنين سكان الاقاليم الجنوبية بما اتخذته وزارتكم من قرارات ومهيئات للاسباب لاحداث اكاديمية بالعيون الذي كثر الحديث بشأنها منذ السنة الماضية، وإذا كانت إحداث أكاديمية من الوزارة بالعيون لازالت أمرا واردا في مخططات وزارتكم، فهل هناك آجال معينة ثم تحديدها لتحقيق هذا المشروع؟ كما أن سكان هذه الاقاليم يتطلعون إلى وزارتكم المحترمة وينتظرون منها العمل على إحداث ثانوية للتعليم التقني بمدينة العيون، تتوفر على تجهيزات من شأنها أن ترفع من مستوى التلاميذ الراغبين في الالتحاق بها حتى يساهموا في الرفع من مستوى الاقتصادي لهذه المناطق خصوصا وأن سوق الشغل المحلي يفتقر إلى أطر قادرة على المساهمة في التنمية الجهوية.

وأخيرا - السيد الوزير - نشير إلى ضرورة تقدير المجهودات في حق رجال التعليم العالي بمدينة طرفاية، التابعة لولاية العيون - بوجدور، بتمتيعهم بالتعويضات الخاصة بالاقاليم الجنوبية، إسوة بإخوانهم العاملين بهذه الاقاليم رفعا للحيف الذي يشعرون به رغم ما يبذلوه من جهود جبارة في هذا الميدان. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية. فليتفضل.

* السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

أود في بداية الرد على سؤال السيد المستشار أن أطلعه على أن الوزارة قد قررت ضمن الميزانية المعتمدة لهذ السنة المقبلة إن شاء الله تخصص اعتمادات من أجل إنشاء هذه الاكاديمية بالعيون والاكاديمية طبعا ستسدى خدمات كثيرة لقطاع التربية في مناطقنا الجنوبية الغربية العزيزة علينا.

إذن في هذا الباب لم يبق أي شيء، اللهم إذا طبعا بقي التصويت على الميزانية والدخول حيز لتطبيق.

فيما يخص الثانوية التقنية، أود أن أطلع السادة المستشارين على أن تكلفة إنشاء ثانوية تقنية تفوق بعشر مرات تكلفة إنشاء ثانوية عادية، وهذه التكلفة سوف تدفعنا إلى استغلال هذه الثانويات، استغلالا مكثفا، في حين أنه بالنسبة للعيون وحسب الاحصائيات، لم نجد إلا 20 تلميذا هم الذين يريدون تتبع دراسة هذه الشعبة، وبالتالي لابد أن نفكر طويلا قبل اتخاذ القرار، إنما نظرا لموقع مناطقنا الجنوبية الغربية، وكذلك نظرا لما نكنها جميعا لهذه المناطق من حب وتقدير، نفكر بجد في احتمال إنشاء إعدادية أو ثانوية عفوا تقنية تهم كل المناطق الجنوبية الغربية.

أما فيما يخص الطلب المتعلق بالتعويضات الخاصة بالموظفين العاملين طرفاية وطرفاية هي جزء من ولاية العيون، هنا كذلك لابد أن نتريث شيئا ما نظرا للكلفة المالية ولكن في نفس الوقت لابد أن نقول بأن هذا المطلب مطلب مشروع لابد أن يهم كل العاملين في إطار الادارة الوطنية المتواجدين داخل ولاية العيون بدون استثناء، شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب ... تفضل.

* السيد المستشار محمد الحسن منينو :

أتوجه في البداية إلى السيد الوزير المحترم بجزيل الشكر على ما أفادنا به من معلومات وتوضيحات في إطار رد على ما طرحته من أسئلة، وأود في إطار التعقيب أن أؤكد إلى السيد الوزير المحترم أن رعايا صاحب الجلالة في الاقاليم الجنوبية ينتظرون أن تتوفر وفي أقرب الآجال اكاديمية لوزارة التربية الوطنية في مدينة العيون، ليس فقط كل المشاكل والمعاناة التي يطرحها بعض المسافة، بل كذلك وهذا هو الاهم المساعدة على توفير تغذية راجعة في المجال التربوي لاتخفى أهميتها القصوى للتحسين وتطور خدمات التعليم الاساسي والتعليم الثانوي، الذي يعرف نموا وتوسيعا سريعين في هذه الاقاليم بفضل عناية جلالة الملك نصره الله وتوجيهاته السامية.

ولعل السيد الوزير لاتخالفني الرأي في أن المطلوب ليس توسع الكمية وحده، بل كذلك الجودة وهذا يتطلب وجود هذه المؤسسة ذات الخدمات الرفيعة المستوى في عين المكان.

أما مسألة الثانوية التقنية، فما أريد التأكيد عليه هو أن الامر ليس من قبيل تزيين المكان بهذه المؤسسة، وإنما لكون إحداثها بالعيون أصبح من المتطلبات التنمية في أقاليمنا الفتية تعيش فترة التعمير والصعود اقتصادي واجتماعي، فضلا عن كون التعليم نطالب الآن أكثر من أي وقت مضى أن يرتبط بالتنمية الجهوية، ولهذا، فإن السكان ينتظرون من وزارتكم أن تجعل أقاليمنا في أقرب الآجال تتوفر على ثانوية التعليم التقني.

وأخيرا - السيد الوزير - فإن رجال التعليم العالي في مدينة طرفاية في مؤسسات التعليمية التابعة لنيابة وزارتكم في العيون لابد من تسوية وضعيتهم بتمتيعهم بالتعويضات التي يتمتع بها كافة زملائهم التابعين لنفس النيابة، فلا يعقل أن تضع وزارتكم رهن إشار نيابة العيون وعندما تقوم هذه الأخيرة بالتعيين بالمؤسسات التابعة لها في طرفاية، يحرمون بموجب هذا التعيين من التعويض عن العمل بالاقاليم الجنوبية، فهذا الحرمان لامبرر له، وأملنا أن يرفع طورا من احتراماتي وتقديري لكم - السيد الوزير المحترم - وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، السؤال الثاني بالنسبة لنفس الوزارة ويتعلق بالحركة الانتقالية لرجال التعليم، تقدم به المحترمان السيدان المستشاران أحمد منتصر ومولاي إدريس العلوي، فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال من أحد المستشارين.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة - إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

نعلم جميعا أن هذا السؤال سبق أن طرح تحت قبة هذا المجلس، وأجبتم عنه - السيد الوزير - ونحن إذ نطرحه اليوم لانقصد من ذلك التكرار، أو اجترار الاقوال السابقة، ولكن لأننا لم نكن نعلم أنه قد طرح من قبل زميل آخر، وهنا نقف أمام إشكالية ضم الاسئلة المتحدة الموضوع والجهة المسؤولة وهو عمل سيجنبنا وإياكم التكرار مستقبلا،

لكن ونحن أمام الامر الواقع لايمنعنا هذا من تبادل الرأي وإفادتنا بالجديد في هذا الموضوع المتجدد باستمرار، لذلك أتقدم إليكم -السيد الوزير- بالسؤال التالي:

ماهي الظروف التي مرت فيها الحركة الانتقالية لرجال التعليم هذه السنة، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

في بداية ردي على سؤال السيدين المستشارين، لابد أن أشكر السيد النائب على ملاحظته في ذباجة كلامه فمن دون شك أن عدد من الأسئلة تتكرر وأضم صوتي إلى صوته لنطلب من المكتب بكل احترام أن يجمع الاسئلة التي تتشابه وأن يخفف العبء على الجميع لا بالنسبة لمن سيستمع إلى جواب مكرر ولا بالنسبة لمن يوجه له السؤال، فيبقى أنه بالنسبة للحركة في هذه السنة أذكر بأن الوزارة قد قننت معايير هذه الحركة وتستعمل التقنيات الاعلامائية لتبرئة ذمتها ولاتلجأ إلى العمل البشري إلا في نهاية المطاف لتصحيح ما لايمكن للآلة أن تصححه، ورغم ذلك لانستطيع ولم نستطيع في هذه السنة كذلك إرضاء جميع الطلبات التي وردت على الوزارة، والسر في ذلك يكمن في كون العرض أو الطلب يفوق بكثير العرض، فالعرض هو نتيجة احتياجات الوزارة قبل غيرها والطلب طبعا يأتي من السادة المعلمين والاساتذة نظرا لحاجات خاصة بهم، إما لأسباب أسرية أو اجتماعية أو لأنهم قضوا مدة طويلة من الزمان في مكان معين وبالتالي يعتبرون أن عملهم لم تبق له الجدوى التي ينتظرون هم من هذا العمل، ففيما يخص هذا الباب أظن أنه المشكل سيبقى مطروحا لأن كما قلت الطلب يفوق العرض، ثم هناك ضرورة مراعاة مصالح التلاميذ، قبل أي اعتبار، وهذا يرغمنا على إبقاء بعض السادة المعلمين أو الاساتذة في مناصبهم ما دمنا لم نجد طلبا يعوض غيابهم أو مغادرتهم لاماكنهم، ثم طبعا هناك حالات اجتماعية لها الاسبقية في الاستجابة إلى طلب انتقال وهذه الحالات أذكر بها هي أولا وقبل كل شيء جمع شمل الأسر، والالتحاق بالازواج، ثم ثانيا الاستجابة للطلبات المبنية على أسس تهم صحة المعنيين بالامر، ثم ثالثا، الاوضاع الاجتماعية التي تهم الارامل والمطلقات وأحيانا كذلك العازبات فيما يخص هذه العملية، إذن، تلكم هي الاشياء التي تفسر الحالة التي أشار إليها السيد النائب في سؤاله المكتوب عندما توصلنا به، إذن، فعلا هناك بعض السادة المعلمين أو السادة الاساتذة الذين يوجدون بنفس المكان لمدة طويلة من الزمان تصل أحيانا إلى 15 سنة كما ورد في السؤال. شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار. فليتفضل.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا السيد الوزير المحترم على الايضاحات القيمة التي استمعنا إليها والتي تترجم بعمق مدى اهتمام الوزارة وحرصها على إجراء الحركة الانتقالية في ظروف ملائمة وفي نفس السياق أتقدم إليكم السيد الوزير بالاقتراحات التالية التي نرجو أن تأخذها الوزارة بعين الاعتبار في برنامج الاصلاح المزمع القيام به مستقبلا ومن بين هذه الاقتراحات إصدار مذكرة المتعلقة بالحركة الانتقالية في شهر مارس لتوفير الوقت الكافي للراغبين في المشاركة ولتمكين نيابات وزارة التربية الوطنية من دراسة الطلبات الواردة عليها.

وثانيا : إعادة النظر في القوانين التنظيمية الخاصة بالحركة الانتقالية لاستيعاب الاشكاليات المطروحة التي يشتكي منها رجال التعليم.

وثالثا : الاسراع بتسوية الوضعية الادارية حتى يستفيد المعنيون بالامر من بعض النقط التي قد تساعدهم ولاشك على الانتقال بصفة أكثر.

رابعا : مراعاة الحالات الاجتماعية والصحية عند دراسة طلبات الحركة الانتقالية.

وأخيرا، موافاة نيابات وزارة التربية الوطنية بالاقاليم بنتائج الحركة الانتقالية في أواخر شهر يونيو للتخفيف بعض المتاعب التي يعاني منها رجال التعليم في انتظار نتائج الحركة الانتقالية بعد توقيعهم على محضر الخروج ومغادرتهم لمؤسساتهم التعليمية.

وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، ننتقل الآن إلى قطاع السياحة وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد موساي الطيب ...

آه، تعقيب.

* السيد وزير التربية الوطنية:

في تعقيبي فقط أود أن أشكر السيد المستشار على رده وعلى تعقيبه بالاساس، وكذلك لأقول له أننا سنأخذ بعين الاعتبار بالملاحظات التي تفضل بها، شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

ننتقل الآن إلى قطاع السياحة وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد الموساوي الطيب ولد عبد الله البسيط، لبسط سؤاله المتعلق بدور الوكالات السياحية في إنعاش القطاع السياحي، فليتفضل لطرح سؤاله.

* السيد المستشار الموساوي سي الطيب ولد عبد الله :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد وزير السياحة،

السادة الوزراء،

السادة إخواني المستشارين،

السيدة المستشارة كذلك،

السيد الوزير،

تدخلي في موضوع شأن السياحة، مما لاشك فيه تلعب الوكالات السياحية دورا مهما في إنعاش القطاع السياحي، وترويج منتجيه، وكذلك فطنة الحكومة السابقة إلى هذا الدور مما جعلها تأتي بقانون جديد يخص دور هذه الوكالات، إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل تطور هذه الوكالات في بعض الممارسات والسلوكات التي تلجأ إليها هذه الوكالات، مما تعاملها من الزبناء كثيرا من يضر بمصداقيتها ويجعلها عائقا أمام التنمية مجال السياحي بدلا من إسهام في التطور السياحي.

سؤالي -السيد الوزير- بهذا أتقدم بالسؤال التالي ماذا أعدته الوزارة لصون حقوق الزبناء أمام بعض الممارسات التي تجسد إخلال هذه الوكالات بالتزاماتها إزاء هذه، مما يضر بسمعة بلادنا وبالسياحة بشكل عام، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير السياحة. فليتفضل.

* السيد حسن الصبار وزير السياحة :

شكرا لسيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال الذي تقدم به مشكورا المستشار المحترم السيد الطيب الموساوي ولد عبد الله حول دور الوكالات السياحية في انعاش القطاع السياحي. أريد أن أذكر مع ماقال السيد المستشار وهو الدور الديناميكي الذي تلعبه وكالات الاسفار في تنشيط وانعاش القطاع السياحي وترويج منتوجه، بحيث أن الوزارة متتبعة وساهرة على ضمان حقوق الزبناء وكذا مقدمي الخدمات. وفي هذا الاطار كما ذكر السيد المستشار توجد قوانين المنظمة لوكالات الاسفار والتي تحدد بإجراءات التعامل بين وكالات الاسفار والزبناء، حيث ينص القانون على ضرورة إبرام عقد بين الطرفين، تتقدم قبل توقيعه معلومات وبيانات مفصلة بالخدمات التي سيقدمها والحقوق والالتزامات الاطراف خاصة فيما يتعلق بالسعر والجدول الزمني وإجراءات التسديد ومراجعة الاسعار المحتملة وإبطال العقد وإخبار الزبون بذلك قبل بداية السفر أو المقام، وتعتبر هذه المعلومات ملزمة لوكالة الاسفار. كما يعتبر وكيل الاسفار مسؤول بقوة القانون إزاء زبنائه على حسن تنفيذ الالتزامات الناتجة عن العقد.

وبخصوص السؤال المطروح من طرف السيد المستشار المحترم وهو إخلال الوكيل بالتزامات المفروضة عليه، هنا إذا لم يوفي ببعض أو مجموع الالتزامات المبرمة مع زبنائه أو مقدم الخدمات، فإن الوزارة تسحب منه الرخصة طبقا لمقتضيات القانون المتعلق بوكالة الاسفار، وذلك بعد استطلاع رأى اللجنة التقنية الاستشارية وبعد إدلاء صاحب الرخصة بإيضاحاته وهذه اللجنة الاستشارية يكون فيها كذلك المهنيين الذين يعطون رأيهم، ويقوم باثبات المخالفات لاحكام القانون، المندوب الجهوي للسياحة ومفتشي ومراقبي السياحة المحلفون بصفة قانونية ومنتدبون لهذا الغرض من لدن الوزارة المكلفة بالسياحة.

وبناءا على ماسبق، فإن الزبون محمي بموجب هذا القانون الذي يقدم له ضمانات كافية من أجل أن يكون مؤطرا من طرف وكالة الاسفار، ونحن في صدد كذلك مراجعة هذه القوانين لنضيف تعديلات إضافية من أجل حماية أكثر للزبناء. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، ليس هناك تعقيب

ننتقل الآن إلى قطاع الصيد البحري بسؤال حول توحيد تسيير أسواق السمك للمستشارين المحترمين السيدين عبد الجبار بوملحة وبوشعيب الهلالي. فليتفضل أحد المستشارين.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

كما تعلمون فإن الظهير الشريف رقم 1-69-45 بتاريخ 4 ذو الحجة 1388 الموافق 21 فبراير 1966. المتعلق بتأسيس المكتب الوطني للصيد، يهدف إلى أن يتولى هذا الأخير تسيير أسواق السمك، وعلى هذا الأساس فإن هذا المكتب يسير أسواق السمك، بجميع الموانئ المغربية، باستثناء موانئ المحمدية، البيضاء، آسفي وأكادير التي تسير حاليا من طرف مكتب استغلال الموانئ، وهي مؤسسة كما تعلمون خاضعة لوصاية وزارة التجهيز وتمارس اختصاصات لاتمت إلى مجال الذي يختص به المكتب الوطني للصيد الخاضع لوصايتكم وعلى الرغم من أهمية الموانئ الآنفة ذكرها فإن توكيل أمر تسييرها إلى مكتب استغلال الموانئ من شأنه أن يخلق خللا سواء فيما يتعلق بتسيير مجموع أسواق الصيد أو بالنسبة لمراقبة المنتوج المصطاد.

وفي هذا الاطار يتعين توحيد تسيير جميع أسواق السمك من طرف مكتب واحد، لذلك نتسائل عن التدابير المزمع اتخاذها من طرف الحكومة من أجل توحيد تسيير ومراقبة أسواق الصيد البحري وذلك ضمانا لحسم التنظيم ودعما لرواج المنتوج. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصيد، فليتفضل.

* السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السيدين المستشارين المحترمين الذين طرحا حقيقة سؤال في الصميم، والذي يطرح إشكالية بالنسبة لتسيير قطاع الصيد وتنظيم تسويق السمك، حقيقة هذه الوضعية لما تكونت الحكومة وجدت هذه الوضعية كما هي، إلا أنه من الملفات الاولى التي وقعت مباشرتها هذا الملف هذا، وقع الآن لقاء مع مكتب استغلال الموانئ وادارة الصيد البحري، ووقع الاتفاق على تطبيق القانون، لأن في الواقع القانون لم يكن مطبق من قبل، دخول في عملية التطبيق القانون، والآن عمليا كل التدابير اتخذت، بقي بعض المسائل التقنية التي تجعل بأنه ابتداء من فاتح يناير 1999، ستكون الحكومة التزمت بتطبيق القانون كما هو.

لهذا، يمكن السيدين المستشارين يطمئنوا لزن هذا الملف هذا عملية طوي، وابتداء من فاتح يناير المقبل، المكتب الوطني للصيد هو الذي سيكون يسهر على تسيير كل هذه الاسواق. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن إلى السؤال التالي في هذا لقطاع ويتعلق الامر بمسطرة نصف المظالم، تقدم به المستشار المحترم السيد محمد العربي بوراس، فليتفضل بطرح هذا السؤال.

السيد وزير الصيد، أجل، ننتقل الآن إلى قطاع التجهيز بسؤال حول صيانة بعض السدود، للمستشار المحترم السيد محمد حدادي. فليتفضل لبسط سؤاله.

* السيد المستشار محمد حدادي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

"وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا تؤمنون". صدق الله العظيم.

معالي الوزير،

إذا كان الماء يعتبر العنصر الاساسي للحياة، فإن تدبير موارده والمحافظة عليه يعتبر من أولى الأولويات. إذا كان الماء، وإن المغاربة يفتخرون أيضا افتخار بالسياسة الحكيمة لباني السدود صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني نصره الله وأيده والمتمثلة في سقي مليون هكتار، وبناء سد في كل سنة، هذه السياسة الحسنية الرشيدة التي ترتكز على تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وتوفير العملة الصعبة عن تصدير طريق المنتوجات الفلاحية، ولقد أتت هذه السياسة أكلها، إذ جنبت المغرب ماعرفته جل دول العالم الثالث، من مشاكل غذائية حادة وصلت أحيانا إلى حد المجاعة، رغم ماتتوفر عليه من أراضي خصبة شاسعة لكنها تفتقر إلى التدبير الحكيم والتوجه السديد.

معالي الوزير،

إن سدي محمد الخامس ومشرع حمادي اللذان أنجزا على نهر ملوية في الخمسينيات ودشنهم المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، يعتبران الشريان الاساسي لاقتصاد إقليم بركان والناظور، إذ يوفران ماء سقي لسهولة التريفة وبوعريق وصبراء والكاط، كما يوفران الماء الشروب إلى مدينتي بركان وإقليم الناظور، إلى أنه - معالي الوزير - مايؤسف له هو تقلص سعة حقينة هذان السدين باستمرار بفعل تراكم الاتربة والاوحال والشوائب، وقد وصل هذا التقلص إلى حد أصبح ملزما علينا دق ناقوس الخطر فعند إنجاز هذين السدين كانت المساحة المسقية تقدر 35.000 هكتار، وكانت سعة سد مشرع حمادي تبلغ 43 مليون متر مكعب، وسد محمد الخامس تبلغ 740 مليون متر مكعب، إلى أنه اليوم -معالي الوزير - عندما أصبحت المساحة المسقية تبلغ 66.000 هكتار أي ضعف المساحة المسقية عند الانجاز تقريبا كما تضاعفت عدد الساكنة التي تستعمل الماء الشروب، أصبحت لاتسع حقينة مشروع حمادي إلا ب 14 مليون متر مكعب، وسد محمد الخامس إلا ب 430 مليون متر مكعب، فيما تبين في السنوات الاخيرة أزيد من 800 مليون متر مكعب تضيع في البحر الأبيض المتوسط -معالي الوزير- هذه الارقام تبين لنا مدى الخطر الحادق لهذين السدين اللذان يهددات بالتالي المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد، هذه المنطقة التي يعتمد اقتصادها على الفلاحة وصناعة التلفيف، والتي تعتبر موردا مهما في جلب العملة الصعبة خاصة تصدير الحوامض من هذا المنطلق نتسائل معالي الوزير.

هل فكرت وزارتكم في توفير آليات قارة لحماية هذين السدين؟ وماهي الوسائل التي ستتخذها الوزارة من أجل إنقاذ هذين السدين من التهديد وتهديد المنطقة بكاملها في غضون السنوات العشر القادمة والسلام. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجهيز، فليتفضل.

* السيد بوعمر تغوان وزير التجهيز :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا، السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا، ظاهرة الاوحال ظاهرة تعرفها، تراكم الأوحال بالسدود، تعرفها جميع السدود المغربية وبصفة خاصة سد المغفور له محمد الخامس ومشرع حمادي، لماذا ؟ لأن هذين السدين وبصفة خاصة سد محمد الخامس، هذا السد هو السد الوحيد الموجود حاليا بحوض ملوية، إلى أن الدراسات الموجودة الآن بوزارة التجهيز والتي تقوم بوضع استراتيجية شمولية لهذا الحوض، حوض ملوية أعدت جميع التدابير اللازمة لحماية هذا السد وحماية المناطق والمستفيدين بصفة عامة من مياه هذا السد، بحيث أن المخطط بحوض ملوية، الآن برمج بناء عدة بعض السدود على الأمد القصير والمتوسط، فهناك سد على واد "زا" الذي الآن يعني نقول انتهت الأشغال به، وسدود أخرى صغرى ومتوسطة منها سد سيدي سعيد الذي هو الآن دراسته موجودة على أحد روافد ملوية، كما أنه بموازاة مع هذه النظرة الشمولية وهذا المخطط لتدبير المياه بحوض ملوية، هناك عملية الجرف، بحيث الآن هذه العملية متواصلة بسد مشرع حمادي وإلى نهاية الشهر الماضي تمكنت هذه العملية مكنت الوزارة من جرف حوالي 3 مليون متر مكعب من الاوحال من هذا السد، فليطمئن السيد المستشار المحترم، فالوزارة عازمة ولها نظرة شمولية لتدبير مياه حوض ملوية بصفة عامة. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

* السيد المستشار محمد حدادي :

أشكر معالي الوزير على التوضيح، ولكن الذي نتخوف منه هذه السدود التي تنوي وزارتكم إنشاؤها سواء في سيدي سعيد أو سد الغراس بما يسمى بإقليم تاوريرت هل تكون الاحقينة تزود بها هذا السدين أم هناك دراسة أخرى لسقي أراضي أخرى، ليكون في عملكم -معالي الوزير- إن لم تتخذوا إجراءات استعجالية فإن المنطقة تحدو حدو المنطقة الجنوبية الشرقية لأن تعتمد أساسا على الفلاحة، ولايوجد هناك أي نشاط آخر غير النشاط الفلاحي، وهذا النشاط الذي يلعب دورا مهما في تشغيل اليد العاملة الذي يكلف 30 مليار من السنتيمات، وخاصة الكليمونتين الذي ترصد له أجور لليد العاملة بعشرة ملايير خاصة للحوامض.

وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، التعقيب للسيد الوزير، تفضل.

* السيد بوعمر تغوان وزير التجهيز :

أؤكد لك السيد المستشار المحترم بأن هذه النظرة الشمولية، وهذه الاستراتيجية لتدبير مياه حوض ملوية، هي نظرة شمولية فهذه السدود التي ستبنى ستكون تزود سد محمد الخامس، وستكون نظرة شمولية بموازاة مع عملية الجرف ولن تطرح إن شاء الله أي مشكلة فيما يخص تزويد المستفدين من الماء، الذين يستفيدون حاليا من ماء مشرع حمادي وسد محمد الخامس وأن حوض التريفة، الحوض الفلاحي المشهور كذلك لن يمسه أي ضرر في المستقبل إن شاء الله. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى السؤال الثاني في هذا القطاع، ويتعلق بحالة بعض الطرق ببلادنا، للمستشار المحترم السيد الطور عبد الرحيم، فليتفضل بتقديم سؤاله.

* السيد المستشار الطور الرحيم :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارون،

لايخفى عليكم أيها السادة الافاضل الأهمية التي تكتسيها الطرق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنها تعتبر الشريان الأساسي لتحريك كل رواج تجاري، كما لايخفى عليكم أعتقد الدور الاقتصادي والتجاري الذي تلعبه جهة سوس - ماسة - درعة، إذ بالاضافة إلى كونها تشكل صلة وصل بين شمال المملكة وجنوبها فإنها أيضا تعتبر أو تحتل مركز الصدارة من حيث المنتوجات التصديرية لاسيما

الفلاحية منها، لكن نسجل مع كامل الأسف تواجد مجموعة من العراقيل تحول دون قيام هذه الجهة بهذا الدور الطلائعي والتنشيطي في الاقتصاد الوطني، وهذه العراقيل -سيدي الوزير- تتجلى أساسا في غياب شبكة طرقية في مستوى الأهمية التي تكتسيها هذه الجهة، لهذا -سيدي الوزير- نتساءل أو تساؤلي يدور حول ما أعدته وزارتكم لتقوية الشبكة الطرقية لجهة سوس - ماسة - درعة، خاصة الشبكة الطرقية الخاصة بمدينتي أكادير وتارودانت على وجه التحديد، اعتبارا لهما أو لأنهما يعتبران كمحرك أساسي وكمحور لهذه الجهة، إن سمحتم -سيدي الوزير- سوف أعطيكم بعض نماذج من الطرق المهمة اقتصاديا التي تعرف تهميشا ما مثلا الطريق الرئيسية الرابطة بين أكادير وتارودانت، الطريق الرئيسية الرابطة بين أكادير وتفازوت، وأيضا هناك طريق تعتبر أو تصنف إداريا ثانويا لكن هي في الحقيقة واقتصاديا فهي طريق رئيسية وهي الطريق رقم 7015 الرابطة بين أولاد السعيد جماعة أهل الرمل وأولاد تايمة. شكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجهيز، فليتفضل.

* السيد وزير التجهيز :

شكرا السيد الرئيس

للاجابة بالضبط على سؤالكم السيد المستشار المحترم وهو يهم، الذي توصلت به كتابيا يهم ثلاث محاور.

المحور الأول، وهو الطريق الوطني رقم 8 الرابط بين أكادير ومراكش والمقطع الذي يوجد ضمن التقسيم تابع لولاية أكادير 46 كلم، بين أكادير وأمسكرود، هذا الطريق الوطني يعرف الآن أشغال تقوية وتوسيع على 30 كلم بتكلفة 44 مليون درهم، 4 ملايير و 400 سنتيم، وبقيت منه 16 كلم التي هي ستبرمج في البرنامج المقبل للصيانة العادية لمديرية الطرق مع إضافة ممر ثالث على طول 6 كلم بواحد العقبة التي هي تعرف يعني ركود في سيولة حركة السير بهذا الشطر هذا على طول كما قلت 6 كلم.

فيما يخص **المحور الثاني** الذي جاء في سؤالكم السيد المستشار المحترم، وهو الطريق الرابطة بين أكادير وتارودانت الطريق الوطني رقم 10، هذا الطريق إذا قارنها بالطريق الأول بين أكادير ومراكش يعرف حركات مرور يعني 2 مرات بحيث 2 مرات وما يزيد بحيث في الطريق رقم 8 حركة المرور تعرف حوالي 4500 سيارة في اليوم منها 50% من الشاحنات، فيما أن الطريق رقم 10 بين أكادير وتارودانت تصل في بعض الأحيان إلى 10.000 سيارة في اليوم فعلا فهذا الطريق إذن تعرف الآن مديرية الطرق، الوزارة عبر مديرية الطرق تفكر في كيف توسع هذه الطريق، ولكن تطرح إشكالية أنه يمر - كما تعرفون بأراضي خصبة وتكلفة نزع الملكية باهضة جدا، يوجد هناك حل ثاني وهو تهييئ طريق موازي مع هذا الطريق، وأظن أنه الطريق 7121 مرورا بمطار أكادير، هو موازي مع الطريق الوطني رقم 10 بين تارودانت وأكادير، والآن مديرية الطرق عازمة على طرحه على الجهة وعلى الجماعات المحلية الذي يمر منها هذا في إطار الشراكة.

الشطر الثالث من سؤالكم السيد المستشار المحترم كما توصات به يهم توسيع وصيانة الطريق الرابطة بين أولاد تايمة وأولاد السعيد جماعة أهل الرمل، هذا الطريق عرف مؤخرا عملية توسيع الشطر الأول منه من شمال أولاد تايمة في اتجاه أمسكرود بحيث وسعت الطريق من 4م عرضا إلى 6م على طول حوالي 11كلم.

أما المحور الجنوبي المتبقي من هذا الطريق، فالآن كذلك الوزارة في اتصال مع جماعات أولاد السعيد لبرمجته عن طريق الشراكة. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

* السيد المستشار الطور الرحيم :

شكرا السيد الرئيس

حضرات السادة، أولا أود أن أسجل وبحرارة ما جاء في جوابكم السيد الوزير، لم أريد عنوة ذكر الطريق الرابط بين أكادير ومراكش، لأنه قد سبق للسيد وزير النقل أن أجاب عن هذا السؤال، لكن أريد أن أؤكد أن الطريق الثانوية رقم 715 الرابطة بين أولاد السعيد جماعة أهل الرمل والطريق الرئيسية المؤدية إلى مراكش، ولو أنها مصنفة إداريا كما قلت فهي اقتصاديا تعتبر طريق رئيسية، طريق مهمة.

حقيقة الحكومة وعت بأهمية هذه الطريق وسارعت إلى توسيعها وصيانتها، لكن مع كامل الأسف، الحكومة لم توسع سوى شطر واحد وبقي الشطر الثاني وهو الأهم، هذا الشطر الذي يربط أولاد السعيد جماعة أهل الرمل بأولاد تايمة دون صيانة ولاتوسيع حتى أصبح عبارة عن بيست، لذا، نطالبكم -السيد الوزير- بإيجاد حلول استعجالية لصيانة هذه الطريق أو الشطر المتبقى من هذه الطريق، لماذا؟ لهذه الأسباب هذا الشطر الذي بقي دون صيانة من الطريق رقم 7015، يمر عبره حوالي 50% من المنتوجات الفلاحية التي تنتجها جهة سوس-ماسة-درعة.

ثانيا: هذا الطريق يمر منه نسبة كبيرة من الصادرات التي تعرفها بلادنا.

ثالثا: هذا الشطر يعرف حركة مرور كبيرة خصوصا الشاحنات والجرارات.

رابعا: وأخيرا هذا الشطر طوله ليس سوى 25 كلم ولن يتطلب سوى غلاف مالي قليل، وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير، شكرا.

ننتقل إلى آخر سؤال في قطاع التجهيز، وأعطي الكلمة للسيد الحاج أعمارة أعمارة ويتعلق هذا السؤال بالمعايير المتخذة في تصنيف تشييد السدود فليتفضل السيد المستشار لبسط سؤاله.

* السيد المستشار الحاج أعمارة أعمارة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والساد المستشارين المحترمين،

لايخفى على أحد أهمية الماء ومدخرات المياه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للمناطق النائية والجافة والشبه الجافة. وفي هذا الاطار نود معرفة المقاييس المعتمدة في تحديد مواقع المنشآت المائية وبرمجتها وانجازها، ذلك أننا تلاحظ ولو أننا غير مختصين أن مواقع مهمة من حيث منحدراتها ونسب تهاطل الأمطار في القمم المجاورة لها، وانسياب الأنهار والوديان المطلة على هذه المواقع، وكذا حجم وهول الفياضانات التي تهم هذه المناطق.

وفي حالة انجاز هذه المنشآت فإن استغلالها فلاحيا وبشريا سيكون له الوقع الأكيد والايجابي على ساكنة هذه الأحواض، وهذه المناطق التي تعيش حاليا ظروفا اقتصادية واجتماعية قاسية، ونذكر على سبيل المثال موقعي واد اسكساوى وواد أسكلمان باقليم شيشاوة هذين الموقعين الذي تمت دراستهما منذ أمد بعيد وعدة مرات، أعيدت وتجددت هذه الدراسات آخر سنة 1996، لذا، نود معرفة مقاييس برمجة المنشآت المائية الكبيرة والمتوسطة، وفي حالة إجابتكم بالايجاب بالنسبة للموقعين السالفين الذكر، نود معرفة وتاريخ الشروع في إنجازهما لضرورة إنجازهما أصبحت ضرورية لعدة أسباب. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجهيز، فليتفضل.

* السيد وزير التجهيز :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار على سؤاله، أريد أن أؤكد لكم أن التميز الوضعية المائية لبلادنا بعدم انتظام الموارد المائية في الزمان والمكان نتيجة للوضع المناخي المتقلب والجاف الذي تعرفه بلادنا وكذا ضغط الطلب على الماء، مع العلم أن الموارد المائية تبقى دائما محدودة، كل هذه العوامل جعلت بلادنا بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله ونصره، تولي أهمية بالغة لقطاع المياه وتعبئته والتحكم في تدبيره وتقنياته، ففي إطار سياسة هذا التخطيط المائي قامت الوزارة بإعداد مخططات كما قلت في السؤال ماقبل الأخير، لتنمية الموارد المائية لجميع الأحواض بما فيها حوض تانسفيت الذي تتساءلون عليه -السيد المستشار المحترم-.

وتتم هذه الدراسة طبقا الآن لقانون الماء، قانون رقم 10-95، من طرف المجلس الأعلى للماء والمناخ ووكالات الأحواض المحدثة مؤخرا، وقد بينت هذه المخططات إمكانية الآن إنجاز بصفة عامة جميع الأحواض حوالي 70 سد متوسط وكبير إلى حدود سنة 2000، إلا أن هذه السدود حددت أولوياتها فيما يخص بنائها وبرمجتها، فالبرمجة وهذا هو أظن جوهر سؤالكم، فهي حسب النقص الموجود في كل جهة وحسب الاستعمال المنتظر من تعبئة هذه المياه، أضف إلى ذلك إنجاز مخطط وطني للماء يشمل على المنشآت المائية وخاصة منها منشآت تحويل المياه، ويحين هذا المخطط كما تعرفون كل 5 سنوات.

أما عن إنجاز السدود بحوض تانسيفت، سؤالكم فإنه سيتم تقديم هذه النتائج المتعلقة به للمجلس الأعلى للماء والمناخ خلال دورته المقبلة إن شاء الله، وقد بينت هذه الدراسات إمكانية بصفة عامة في الحوض إنجاز حوالي 11 سد سيمكن من تعبئة حوالي 510 مليون متر مكعب سنويا وسقي حوالي 57.000 هكتار، هذا وتجدر الاشارة إلى أن إنجاز هذه السدود منها الموقعين التي ذكرتهما -السيد المستشار المحترم- تبقى دائما حسب الاولويات وحسب الخصاص الماء الموجود بالناحية، وكذلك توفير الاعتمادات اللازمة لانجاز السدود بهذه المواقع التي كلها تمت الآن الدراسات بها وهي جاهزة. وشكرا لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

* السيد المستشار الحاج أعمارة أعمارة :

شكرا للسيد الرئيس ،

السيد الوزير، أشكركم على جوابكم، ولكن نطلب منكم التعجيل في إنجاز هذين الموقعين، لايخفى عليكم -السيد الوزير- بأن إقليم شيشاوة مصنف في الرتبة الأولى من ضمن 13 إقليم الفقيرة، ومصنف كذلك في الرتبة الأولى من ضمن المناطق الجافة والقاحلة، وهذا بشهادة الجميع، وبشهادة إخصائيين الذين قاموا بدراسة ميدانية لهذا الاقليم، وأعطت هذه الدراسة بأن في كل 28 سنة فلاحية تكون سنتين هما التي تكون خصبتين، وفي هذه الحالات فلا يمكن حل هذه المعضلة إلا ببناء هذين السدين، وهذين الموقعين.

سيدي الوزير،

نطلب منكم بالتعجيل في بناء هذين السدين، وبأن أقول لكم بأن إذا بنت لنا الحكومة هذين السدين لم نطلب منها أي شيء آخر، لأننا هذين السدين هما بالنسبة لنا العيش وتبديل الحالة لهذا الاقليم. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الآن ننتقل إلى قطاع الصحة بسؤال حول التماطل الحاصل في بناء العديد من المستشفيات العمومية، للمستشارين المحترمين السيدين محفوظ أمكرود وسعيد العارمي.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط سؤالهما.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة العمومية حول التماطل الحاصل في بناء العديد من المستشفيات.

السيد الوزير،

على سبيل المثال مشروع بناء مستشفى بمدينة اليوسفية إقليم آسفي، -السيد الوزير- هذا المشروع والذي سكان هذه المدينة مدة 7 أو 8 سنوات وهم يسمعون بهذا المشروع سيخرج لحيز التنفيذ والآن هؤلاء سكان هذه المدينة الذين يبلغ عددهم فوق 120.000 نسمة ينتظرون هذا المشروع بفارغ الصبر، لهذا السيد الوزير أطلب منكم أن تخبروني بهذا المشروع متى سيخرج إلى حيز التنفيذ. وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة فليتفضل.

* السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

في الحقيقة هذا السؤال متعلق بالتماطل في بناء العديد من المستشفيات العمومية، وهو بطبيعة الحال سؤال يتكرر كثيرا، وبالفعل يوجد عدد من المنشآت الصحية التي هي مبرمجة ومازال ماوقع بناؤها أو تهييئها، ولكن بطبيعة الحال هذه البرمجة رغم تأخرها لازم إن شاء الله مع مرور الزمان سيقع تحقيق جميع ماهو مبرمج، لاسيما وأنه يدخل في برنامج عام يتعلق بالتغطية الصحية وتوسيع التغطية الصحية.

بطبيعة الحال بالنسبة لمشروع بناء مستشفى مدينة اليوسفية الذي هو موضوع السؤال، في الحقيقة هذه المدينة حظيت بطبيعة الحال بالعناية الضرورية، والآن الوزارة تقوم بدراسة بناء مستشفى طاقته الايوائية 45 سرير، وسيتم مشروع في إنجاز هذه المؤسسة إن شاء الله بعد الانتهاء من الدراسة التقنية التي هي على وشك الانتهاء وإبرام صفقة الاشغال.

كما تم الشروع في إنجاز توسيع مستشفى محلي بدائرة الشماعية والوزارة واعية بالنقص الحاصل في بعض المناطق في مجال التغطية الصحية، وستعمل على توفير الينايات الصحية الضرورية لتحقيق العدالة الشاملة في هذا الميدان حسب الامكانيات المتاحة. شكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار.

* السيد المستشار (أحد واضعي السؤال) :

شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح، ونحن ظهر لنا بأن الوزارة واعية بهذا النقص، إنما للتذكير معالي الوزير أن سكان اليوسفية الآن يعانون مشكل كبير، وكان معتمدا على المكتب الشريف للفوسفاط على التغطية، لكن أخيرا رفض رفضا كاملا وأصبح يقول لهؤلاء المواطنين بأن يتوجهوا إلى مدينة آسفي التي تبعد ب 100 كلم، لكن جوابكم حقيقة كان مقنع، ،نطلب منكم بزيارة لهذا الموقع حتى ترون أن هذا العدد وهذه الكثافة، كثافة السكان حتى مستشفى 45 سرير راه غير كافية، بحيث أن حتى البوادي ولايخفى عليكم أنكم تمارسون مهنة الطب أن إذا كانت حالة من الحالات للعلاج المستعجل أو طلب بتدخل بعملية جراحية أو كذا يصعب على كل مواطن أنه يحصل على هذا ويتسبب في عدد من المشاكل في هذه المنطقة، وشكرا معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، هناك سؤال ثاني بالنسبة لوزارة الصحة ويتعلق ببرمجة المستوصفات بالعالم القروي، تقدم به المستشار المحترم السيد حميد المودن، فليتفضل السيد المستشار لطرح سؤاله.

* السيد المستشار حميد المودن :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

قطعت بلادنا في مجال التغطية الصحية أشواطا هامة، إلا أنها مع ذلك لم تصل بعد إلى تلبية طموحاتنا في الاستشفاء والعناية الصحية،

إذ في الوقت الذي نجد فيه مناطق، وخاصة الأوساط الحضرية والبوادي المجاورة لها قد لقيت من العناية مايجعلها تضمن العلاجات لسكانها، فإن مناطق أخرى سيما الجبلية منها مازالت تعاني من نقص حاد في هذه التغطية، وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إقليم شفشاون عموما ودائر باب برد على الخصوص، التي يفوق عدد سكانها ثلث الاقليم وبها حوالية 14 جماعة إلا أن عدد الاطباء بها لايتعدى 4 ناهيك عن المستوصفات الشبه المنعدمة، لذا، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤالين التاليين :

- ماهي المعايير المعتمدة في برمجة المستوصفات الصحية؟

- ماهي الاجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لعلاج هذا النقص، خاصة بالنسبة لإقليم شفشاون ودائرة باب برد؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الصحة عبد الواحد الفاسي :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر المستشار المحترم السيد حميد الموذن على سواله المتعلق ببرمجة المستوصفات بالعالم القروي، ويطيب لي في هذا الصدد أن أوضح بأن الوزارة تسعى في إطار مخطط عملها على توسيع التغطية الصحية من أجل تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وبالخصوص في العالم القروي والمناطق النائية، ويعتبر المستوصف القروي أصغر وحدة صحية لتقديم العلاجات الأولية للسكان، ويخضع بناؤه لمعايير مضبوطة تتمثل بالأساس فيما يلي:

- المسافة الفاصلة بين المستوصف المزمع إنشاؤه والمركز الصحي الجماعي الذي يتبع له هذا المستوصف.

- طبيعة المسالك بين المؤسستين.

- عدد السكان الذين سيستفيدون من خدمات هذه المؤسسة ، والوزارة واعية بنقص الحاصل في بعض المناطق، والحاجة الملحة لتدعيم البنيات الصحية لهذا النوع من المؤسسات التي تخفف معاناة المرضى من التنقل إلى مؤسسات صحية بعيدة. ومن بين الاجراءات الفعلية التي أقدمت عليها الوزارة لتطوير القطاع الصحي، إعداد مشروع قانون بشأن الخريطة الصحية الذي سيحدد بالتدقيق حاجيات كل منطقة في المجال الصحي لاحداث المراكز الصحية والمستوصفات بالاماكن التي تعرف نقصا ملحوظا في التغطية الصحية.

أما بخصوص إقليم شفشاون ودائرة باب برد، فستعرف ميلاد عدة مشاريع منها ماهو في طور الانجاز، بطبيعة الحال بالنسبة لاقليم شفشاون يعني الآن توجد برمجة 61 مؤسسات صحية فيها الذي ابتدأ إنشاؤه، ويوجد آخر أو سيكون ولكن هذا بصفة عامة.

فيما يتعلق بدائرة باب برد مثلا يعني يوجد هناك مشاريع التي هي في طور الانجاز وأذكر توسيع المركز الصحي بباب برد وتحويله إلى مستشفى محلي.

- ترميم المركز الصحي التمروت.

- إعادة بناء المستوصف بناء المستوصف القروي أزغان بجماعة بني رزين.

ومن بين المشاريع المدرجة في إطار برنامج توسيع التغطية الصحية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بناء مستوصفات بني ميزار، تاورات - بوحنين - بوهلي - الكشاشدى - اجنان نيش - العشايش وبوزطاطة إلى آخره، وسيتم إنجاز هذه المشاريع تدريجيا وحسب الأولويات والاعتمادات الضرورية المتوفرة. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

* السيد المستشار حميد الموذن :

شكرا للسيد الوزير على البشرى التي نعتبرها في الحقيقة بشرى لاقليم شفشاون، وحيث تم توسيع مستوصفها شيء عظيم، إلا أننا نذكركم السيد الوزير بأن دائرة باب برد بها 172.596 نسمة، بينما عدد المراكز الصحية لاتفوق 3 ، عدد الأطباء 6، عدد المستوصفات 12، عدد الممرضين 28 ومن خلال قراءة أولية لهذه المعطيات.

نستنتج مايلي :

- طبيب واحد لحوالي 28.766 نسمة

- ممرض واحد لحوالي 6164 نسمة

- مستوصف واحد لحوالي 14.383

إنها أرقام - السيد الوزير- غنية عن التعليق لكن لابد من مقارنتها على الصعيد الوطني لا علي الصعيد الدولي.

فعلى الصعيد الوطني، نجد طبيب واحد لـ 2800 نسمة، بينما في دائر باب برد 28.766 فأين نحن -السيد الوزير- من هذه النسبة؟ وماهي أوجه المقارنة؟ إنها أرقام تعكس التفاوت الصارخ القائم بين المناطق والجهات، وفي ظل هذا الواقع ليس غريبا أن نجد بعض الأمراض التي انقرضت لدى لدى كثير من الدول لاتزال مستفحلة في باديتنا وذلك مثل داء السل، الجذام، الجذري، تفويد إلى آخره.

وأخيرا، يجب التأكيد على أن هذا النموذج المخجل الذي تقدمه هذه الاحصائيات لايتعلق في حقيقة الأمر بدائرة باب برد فقط ولا بإقليم شفشاون فقط، بل هو نموذج يعبر وبكل صدق عن البادية المغربية ككل.

فهل بهذا الواقع -السيد الوزير- سنستقبل القرن 21؟ وهل بهذه المعطيات سنؤسس لشراكة اقتصادية مع الغرب الأوروبي في إطار من العولمة؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

* السيد وزير الصحة :

شكرا السيد الرئيس، حقيقة تعقيبي سيكون قصير، غير فقط أقول بأنه من طبيعة الحال هذه المعطيات التي أعطيتها ومن جملتها المنطقة المتعلقة بباب برد، هذا الشيء الذي جعلنا نخدم في فكرة الخريطة الصحية لأن الخريطة الصحية هي التي ستعطينا مثل هذه المعطيات وماهو الخصاص الموجود في كل منطقة.

بطبيعة الحال نحن نعرف بأن يوجد خصاص، ويوجد كذلك واحد الشكل يمكن لنا أن نقوله نقص كبير في بعض المناطق. و إن شاء الله نتمنى بأنه هذا الواقع الحالي يتغير بالعمل الذي ستقوم به هذه الحكومة إن شاء الله في المستقبل القريب لتدخل للعام 21 ونحن على استعداد أن نكون مثل الدول الي نتمنى التشبه بها، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير الصحة، السيدة المستشارة، السادة المستشارون،

لقد توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يلتمس من المجلس أن يوافق على تأخير سؤال يهم قطاع التنمية الاجتماعية والتشغيل إلى الجلسة المقبلة.

وبهذا نكون قد انتهينا حصة اليوم. وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.